

## الفصل الثالث

المنظور الفرنسي و الأمريكي لنموذج  
التكامل المغاربي (اتحاد المغرب العربي)  
واليات مواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي

يعتبر هذا الفصل المحصلة السياسية لمعادلة التوافق والتنافس السياسيين بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي، من حيث وضع إطار مقارن بين السياسة المغربية الفرنسية والسياسة المغربية الأمريكية، على فرضية وجود هاتين السياستين بالتوازي مع إطار العلاقات الثنائية مع دول المغرب العربي و أخيرا تبيان الآليات الكفيلة لمواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي .

## المبحث الأول

### تطور المنظورين الفرنسي والأمريكي إزاء نموذج الاندماج المغربي

إن العودة إلى الإطار التاريخي لميلاد اتحاد المغرب العربي عام - 1989 والذي يضم الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا-، تفرض الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في تلك المرحلة مهتمة بهذه المنطقة التي ظلت تعتبر "مجالا حيويا" فرنسيا بالتراضي الاستراتيجي مع الأمريكيين تبعا لمخلفات موقع منطقة المغرب العربي في سياق معطيات الحرب الباردة طيلة حوالي ثلاثة عقود.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استحسنّت مبادرة اتحاد المغرب العربي كإطار تكتلي يسهل من إيجاد إطار سياسي واقتصادي إقليمي منسجم يمكن التعامل معه في ظل علاقات متعددة الأطراف، إلا أن الحذر الأمريكي إزاء هذا التجمع الإقليمي كان في تلك الفترة منصبا على موقع ليبيا في الاتحاد المغربي، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لدعم مبادرة إقليمية تساهم في فك العزلة عن "نظام القذافي" (1).

كما أن "الأمريكيين لم يروا جدوى في دعم مشروع وحدوي مفروض، وتعتقد واشنطن- في تلك الفترة- أن الخلافات السياسية العميقة بين أنظمة دول المغرب العربي لا يمكن تجاوزها بالقوة. وهو ما يفسر برودة التعامل الأمريكي مع هذا المشروع" (2) وقد كان لهذا المنظور الأمريكي دور انتهاج موقف سلبي إزاء مشروع الاتحاد المغربي، رغم تأييده دبلوماسيا.

ومع ذلك يمكن القول أن الحديث عن "سياسة مغاربية" أمريكية كان سابقا لأوانه قبل بداية التسعينيات. ومن الجانب الفرنسي، كانت باريس جد قريبة من هذا المشروع الوحدوي المغربي، الذي كانت - La Politique Maghrébine ترى فيه مؤشرا لفك القيود على السياسة المغربية لفرنسا التي ظلت رهينة الحسابات التوازنية في علاقاتها الثنائية مع كل من، de la France - المغرب والجزائر (1) وقد كانت فرنسا الاشتراكية في عهد الرئيس فرانسوا ميران ترأهن على هذا الإطار

(1) Richard Parker , *La Politique des Etats-Unis au Maghreb*, op.cit.,p.378.

(2) loc.cit.

(3) Paul Balta, " La Politique Maghrébine de la France", *Revue Grand Maghreb*,10 Novembre 1986, pp.442-448.

الوحدوي المغاربي لتذليل الخلافات الجزائرية -المغربية، ومن ثم التمهيد لإيجاد تسوية تفاوضية لنزاع الصحراء الغربية تلقى تراضى كل من المغرب والجزائر<sup>(2)</sup>.

ويبدو من خلال معطيات المرحلة، أن المنظورين الفرنسي والأمريكي لميلاد اتحاد المغرب العربي، كانا محكومين برهانات سياسية- بعضها ظرفي-، حيث كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تفضلان الرهان على إدارة العلاقات مع دول المنطقة في إطار ثنائي، بحكم التناقضات المغربية، وذلك قبل بروز مؤشرات المنظور الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

### المطلب الأول

#### المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة

برزت مع نهاية الحرب الباردة، عوامل سياسية إقليمية جديدة في الإستراتيجية الدولية الأمريكية، تمثلت في الرهان على التجمعات التجارية الإقليمية وتشجيع الليبرالية الاقتصادية. وقد بدأ المسؤولون الأمريكيون منذ مطلع التسعينيات يولون أهمية خاصة لمنطقة المغرب العربي، في سياق مشروع اندماجي إقليمي، يسمح بإقامة سوق مغاربية تستقطب اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين.

وجاء هذا المنظور الأمريكي الجديد لمنطقة المغرب العربي، منسجما مع التحولات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي تراجع فيها محرك العامل الإيديولوجي لحساب عوامل التنافس الاقتصادي على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمجموعات الآسيوية و ما تمثله الشركات و أصحاب رؤوس الأموال للضغط على صناع القرار الأمريكي و تأثيرها على توجه السياسة الأمريكية في المنطقة المغربية بعد الحرب الباردة<sup>(2)</sup>.

ولم يشهد هذا التوجه الأمريكي الجديد إزاء منطقة المغرب العربي تنشيطا سريعا، حيث ساهمت "الأزمة الجزائرية" -منذ مطلع التسعينيات - في تعطل انطلاقه، لتكتفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية نهاية التسعينيات، بإدارة الوضع في المنطقة من خلال الحرص على تحجيم آثار هذه الأزمة إقليميا و حماية كل من تونس والمغرب من " التجربة الجزائرية "<sup>(3)</sup>، لاسيما فيما يتعلق بإدارة ملف التعامل مع الإسلاميين الذي كان فيه الأمريكيون صارمين فيما يتعلق بجيران الجزائر في

(4) Nicole Grimaud , " *L'introuvable Equilibre Maghrébin* ",in *La Politique extérieure de Valéry Giscard D'ESTAING*, sous la direction de Samy COHEN et Marie Claude SMOUTS, presse de la F N S P, Avril 1985, pp.323-348.

(1) عامر هشام عواد ، دور مؤسسة الراسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ( بيروت :

مركز دراسات الوحدة العربية ، ط . 1 ، 2010 ) ، ص.231.

(2) Maria Do Ceu pinto, European and American responses to Algerian crisis, Mediterranean politics (London), 1998, winter vol N0 3 , p.74.

الشرق(تونس) والغرب(المغرب)<sup>(2)</sup>، باعتبارهما حليفين تقليديين لا يمكن المغامرة باستقرارهما السياسي، وهو ما كان ينطبق أيضا على استقرار جنوب أوروبا بحكم قربيه من "ساحة العمليات" في الجزائر.

وقد اتفق المنظوران الأمريكي والفرنسي على حماية جيران الجزائر(تونس والمغرب) وجنوب أوروبا من آثار الأزمة الجزائرية، معتبرين أن أي إخلال باستقرار منطقة شمال إفريقيا سيؤدي إلى تدفق في الهجرة نحو الشمال -أوروبا-، ويصعب بذلك من مهمة إدارة الآثار الاقتصادية والأمنية والإنسانية على دول أوروبا<sup>(1)</sup>.

وفي ظل هذه المعادلة السياسية، جاء التوافق الأمريكي - الفرنسي على تشجيع النظام في تونس، لمواجهة معارضتها الإسلامية دون إجراجه في ملف ضوابط احترام حقوق الإنسان، وكذا دعم الموقع السياسي للمغرب في ملف الصحراء الغربية، من خلال تعطيل مسار تطبيق مخطط السلام الأممي الخاص بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي من جهة، والحرص على عدم الضغط على المغرب للاستجابة لقرارات ولوائح الأمم المتحدة.

وفي ظل هذا الموقف، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التخلي عن الجزائر لاسيما منذ منتصف التسعينيات-، مع إدارة الوضع في المنطقة المغرب العربي بالاكتماء بتسيير الأمر وهو ما كان يعكس لدى الأمريكيين والفرنسيين على حد سواء، صعوبة -، Status Quo - الواقع انتهاز "سياسة مغربية" منسجمة بحكم التناقضات المحلية والإقليمية في المنطقة<sup>(2)</sup>.

### المغرب العربي في إطار العولمة

تميز المنظور الأمريكي إزاء منطقة شمال إفريقيا مع بداية التسعينيات، بانتهاج المقاربة الشراكية الاقتصادية، مع استثناء ليبيا من أي مشروع في المنطقة. وقد حاول الأمريكيون منذ بداية التسعينيات الحد من موجة العداء لأمريكا في الأوساط الشعبية والرأي العام العربي بعد الحرب على (1990-1991)<sup>(3)</sup>

كما عمدت على استغلال بعض مؤشرات الانفراج الفلسطيني-الإسرائيلي في - العراق الشرق الأوسط، بعد اتفاقيات أوسلو، من خلال إطلاق مبادرة شراكة متعددة الأطراف ندوات (الشرق الأوسط- MENA) التي جاء ميلادها في الدار البيضاء المغربية أكتوبر 1994 وشمال إفريقيا، حيث كان الرهان على إدماج إسرائيل في إطار شراكي موسع مع العلم العربي في إطار شراكي موسع يمتد من الشرق

<sup>(3)</sup> Yahia H.Zoubir, *The Maghreb States and the United States after 9/11: a problematic relationship*, op.cit., p.66.

<sup>(1)</sup> loc.cit.

<sup>(2)</sup> loc.cit.

<sup>(3)</sup> سعيد اللاوندي مرجع سابق ص 78.

الأوسط شرقا إلى شمال إفريقيا غربا. وقد تعزز هذا المنظور بقناعة دول المغرب العربي، أن الولايات المتحدة التي خرجت منتصرة بعد الحرب الباردة.

وبعد الحسم السريع للحرب مع العراق في ظل تردي الوضع العربي، أصبحت القوة العالمية الأولى في العالم بدون منازع. وفي ظل هذا الوضع، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تقتنع بضرورة استدراك تجاهلها لمنطقة المغرب العربي خلال طيلة عهد الحرب الباردة- بحكم التراخي الاستراتيجي الذي كان سائدا مع فرنسا في تلك الفترة لمنحها الدور النيابي في هذه المنطقة -، حيث شرعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1998، ومع بروز مؤشرات بداية الانفراج في الأزمة الداخلية الجزائرية\* في رسم سياسة إقليمية مناسبة في منطقة المغرب العربي تقوم على الشراكة الاقتصادية، لتوفير شروط الاستقرار والرفاهية الاقتصادية في المنطقة استجابة لمتطلبات إستراتيجية وقائية من "خطر الصعود الإسلامي".

وأبدى المسؤولون الأمريكيون قناعة<sup>(1)</sup>، مفادها أن إقامة سوق مغربية موسعة في إطار من الشراكة الاقتصادية الإقليمية، سيعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا معا، وهو ما يتطلب تغيير البيئة الاقتصادية

- من خلال تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الليبرالي نحو القطاع الخاص في دول المغرب العربي

- وكذا انفراج البيئة السياسية محليا.  
- الانفتاح الديمقراطي في سياسة الحكم.  
- وإقليميا تشجيع انفراج العلاقات المغاربية عامة والعلاقات بين الجزائر والمغرب من خلال تسوية نزاع الصحراء الغربية من جهة أخرى.

ويعتقد الأمريكيون أن أسواق دول المغرب العربي منفردة ليست في مستوى متطلبات إثارة اهتمام المستثمرين الأمريكيين، مما يتطلب اندماجها في سوق إقليمية واحدة وموسعة.

وقد تجسد هذا المنظور في إطلاق مبادرة الشراكة الاقتصادية الأمريكية في شمال إفريقيا، المعروفة بمبادرة "إيزنستات"، في جوان 1998 بتونس- سبق تفصيل محتواها ورهاناتها في المبحث الأول من الفصل الثاني-، وكان الهدف منها تشجيع الاستثمار الأمريكي في المنطقة من خلال توفير شروط

\* وما يؤكد الاهتمام الأمريكي بالجزائر هو تصريح السفير الأمريكي بالجزائر في 7 جوان 2005 "إن الجزائر قطعت أشواطاً هامة في مجال الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و العبور الهادئ من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر " (1) عبد الرزاق رزيق المخادمي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف ( لبنان : الدار العربية للعلوم ط.1 ، 2005 )، ص ص72-73.

الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وبلوغ هدف إقامة منطقة للتبادل الحر في 2005 بالنسبة للأمريكيين و 2010 بالنسبة للأوروبيين.

وكان في هذا المشروع تشجيعا لدول المغرب العربي على إحياء اتحاد المغرب العربي في شقه الاقتصادي على الأقل، كما حملت هذه المبادرة منظورا أمريكيا جديدا لنموذج وشكل الاندماج المغربي، الذي تغلب فيه المقاربة الاقتصادية في رسم "السياسة المغربية" للولايات المتحدة الأمريكية وقد حرص هذا المشروع على توفير الشروط السياسية لنجاحه<sup>(2)</sup>، من خلال تشجيع الانفراج في العلاقات الجزائرية-المغربية، وحث الطرفين على إعادة فتح الحدود بين البلدين، لتتزامن هذه المبادرة بانطلاق "مخطط جيمس بيكر" لتسوية نزاع الصحراء الغربية منذ اتفاقيات هيوستن - بين المغرب وجبهة البوليساريو- في 17 سبتمبر 1997 ، ومفاوضات "وايمينغ" بالولايات المتحدة الأمريكية - حيث طرح لأول مرة في إطار غير رسمي خيار الاتفاق الإطار- في أوت 2001 .

ومن خلال إطلاق مبادرة "إيزنستات"، أبدى الأمريكيون لأول مرة منذ عهد الحرب الباردة، تحولهم عن المنظور الاستراتيجي التقليدي\* الذي كان يعتبر المغرب العربي "منطقة حيوية فرنسية"، حيث بدأ الحديث عن ترقية موقع الجزائر في المنظور الاستراتيجي الأمريكي الجديد والذي تزامن مع سلسلة الاكتشافات في حقول النفط الجزائرية بمشاركة فعالة ورائدة للشركات النفطية الأمريكية، وعلى رأسها شركة "أناداركو" التي ظفرت بحصة كبيرة من هذه الاكتشافات الجديدة وقد حرص الأمريكيون في سياق هذه الإستراتيجية الجديدة إزاء المغرب العربي، على التأكيد على نفي أطروحة بداية منافسة الأمريكيين للفرنسيين في "معاقلهم المفضلة" بالمغرب العربي، مشددين على أن السوق المغربية تكفي للاستجابة للتطلعات الاستثمارية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا، ولا مجال للحديث عن مزاحمة الأمريكيين للأوروبيين في هذه المنطقة من جنوب البحر المتوسط.

ويؤكد الخبير الأمريكي في شؤون المغرب العربي ريتشارد باركر، أنه "إذا كان هناك حقيقة توسع للنفوذ الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فذلك ليس بالضرورة على حساب فرنسا أو أوروبا. فالمعادلة في هذه الحالة من "اللعبة" ليست صفرية - يقول باركر - "<sup>(1)</sup>، بل تسع الأمريكيين والأوروبيين معا. ويوضح الخبير الأمريكي أن إخفاقات " السياسة المغربية " لفرنسا، ليست لها علاقة بمعطيات النفوذ الأمريكي في المنطقة، بقدر ما ظلت مرهونة بخلفيات العلاقة الاستعمارية لفرنسا بالمنطقة وبصعوبة التوفيق بين الخلافات السياسية المغربية<sup>(2)</sup>.

(2) Paul.marie De lagorce, les américains arrivent, *jeune Afrique*, (13 juillet 1998).

\* أنظر دراسة لـ "راند كوربوريشن":

NATO'S Mediterranean Initiative, *Rand corporation*, 1999,p 50.

(1) Richard PARKER,op.cit,p.370.

(2) loc.cit.

وقد ظلت "حالة الجزائر"، منذ نهاية التسعينيات مع انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية في أبريل 1999 ، تشكل النموذج الرئيسي لإثارة مؤشرات بداية التنافس الأمريكي-الفرنسي في منطقة المغرب العربي، حيث ساهمت التوجهات الدبلوماسية والإستراتيجية الجزائرية الجديدة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل البرودة الدبلوماسية، التي كانت تطبع العلاقات الجزائرية-الفرنسية ، في إثارة وتكريس هذه المقاربة التنافسية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي<sup>(3)</sup>.

وكان قبل تطورات ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، سجل توجه كبير في توثيق العلاقات السياسية والإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، إضافة إلى بعدها الاقتصادي المضطرد والمتميز في المنطقة، حيث بدأ تنشيط الاتصالات التمهيدية السياسية والأمنية بين الجزائر ومنظمة الحلف الأطلسي منذ 1998 ، في إطار ما يعرف ب"الحوار المتوسطي".

ومن جانب المغرب، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف 1999 على ضمان "انتقالية" هادئة لنظام حكم ما بعد الملك الحسن الثاني الراحل في جويلية من نفس العام، في حين ظلت تونس تراهن على "التفهم السياسي" و الدعم الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في ضربها للمعارضة الإسلامية وتكريس أسس النظام القائم. أما ليبيا فقد شرعت في خطوات تقليص الهوة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإقلاع عن خطاب المواجهة والتصعيد مع الغرب والأمريكيين.

### المطلب الثاني

#### المغرب العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

ساهمت تحولات الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001 ، بشكل كبير بعد بروز أهمية المحدد الاقتصادي واكتشافات النفط في الجزائر-في ترقية المركز الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي في المنظور الأمريكي، حيث توجهت الأولوية الإستراتيجية الأمريكية لهدف مكافحة الإرهاب في كل مناطق العالم، من خلال إعادة الانتشار الاستراتيجي بالتكيف مع المتطلبات الحركية لمطاردة المجموعات المسلحة في كل مناطق العالم، بإنشاء قواعد متحركة-الأساطيل البحرية- وإقليمية-قواعد عسكرية ونقل الجنود- تستجيب لهذا الهدف الحيوي لحماية المصالح الأمريكية في العالم، حسب المنظور الأمريكي.

<sup>(3)</sup> Bernard Ravenel ,op.cit.,p. 86.



وكان لبروز هذا العامل الاستراتيجي الجديد، دور كبير في تكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية دوليا وإقليميا تحت إطار القيادة الأمريكية للإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وما يلحق بها من أطر إقليمية للشراكة الإستراتيجية في مجال مكافحة الإرهاب و"حماية الأمن الدولي"<sup>(1)</sup>.

من خلال إعادة انتشار وتعزيز دور الحلف الأطلسي في المجال المتوسطي، وكذا تعزيز العلاقات الأمنية والاستخباراتية في الإطار الثنائي لمكافحة الإرهاب مع الدول الشريكة ، منها دول المغرب العربي التي تحظى بتجربة كبيرة في هذا المجال وقد استطاعت الجزائر أن تسجل في هذا الإطار نقلة نوعية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في الجزائر "شريكا هاما" في مجال مكافحة الإرهاب\* .

كما قدم المغرب استعدادات كبيرة للتعاون الأمني في هذا المجال، حيث تم اعتقال عدة عناصر بتهمة انتمائها لتنظيم " القاعدة "، قبل تسليمها للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>، فيما عمدت تونس إلى استغلال تعاونها الأمني الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لكسب تفهم وصمت الأمريكيين في مجال حقوق الإنسان. و عمدت موريتانيا من جهتها إلى الاستغلال المكثف لتوجهها السياسي الجديد منذ 1999.

تاريخ تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وانخراطها في الإستراتيجية الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ، في كسب دعم الأمريكيين في تحجيم المعارضة الإسلامية والوطنية الموريتانية ، وهو ما يلاحظ جليا في التعامل السياسي الأمريكي مع تطورات الوضع في موريتانيا. و في "الحالة الليبية"، يسجل تحول كبير في توجهات القائد الليبي معمر القذافي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 .

حيث أبدت ليبيا استعدادا كاملا لفتح صفحة جديدة مع الإدارة الأمريكية، وهو ما عبر عنه القذافي بقوله-يوم 31 أوت 2002" يجب أن نرضخ للشرعية الدولية حتى وإن كانت مزيفة ومفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وإلا سنتعرض للإبادة"<sup>(1)</sup> .

(1) كارولين بوسنل فيناي ، الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية كيف فرض الغرب تصوراتَه ( دمشق : تر ، قاسم مقداد . اتحاد الكتاب العرب ، 2006 ) ، ص . 83.

\* أكد منسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة الأمريكية، دانيال بنجامين أن الولايات المتحدة ترغب في "تعزيز" علاقاتها مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب لكونها علاقات "بالغة الأهمية" و أكد على انها علاقات جد ممتازة وهامة ، انظر موقع

<http://www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname>

(1) Yahia H.Zoubir , *The Maghreb States and the United States after 9/11:a Problematic relationship* op.cit.,p.135.

ويبدو من خلال هذه التحولات الإستراتيجية، أن المنظور الأمريكي لمنطقة المغرب العربي، قد تحول من مقارنة سياسية خلال الحرب الباردة، إلى مقارنة اقتصادية خلال ما بعد الحرب الباردة، ثم إلى منظور استراتيجي أمني في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، ليتطور اليوم إلى منظور متكامل بين البعدين الاقتصادي والاستراتيجي-الأمني، في محاولة أمريكية لصياغة سياسة مغاربية متكاملة ومتجانسة .

وتجدر الإشارة في هذا المحور، إلى أن فرنسا التي ساهمت تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001 في تدرج موقعها الاستراتيجي مع دول المغرب العربي، رغم احتفاظها بموقعها المتقدم في مجال المبادلات التجارية، تبدو في حرج مزدوج، إذ من جهة لا يمكنها أن تعرقل إستراتيجية أمنية أمريكية تساهم في أمن كل المجموعة الغربية والأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى فإن استمرار هذا التوجه الاستراتيجي الأمني من شأنه أن يكرس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على العالم وأوروبا في كل المواقع الحيوية من العالم.

### المطلب الثالث

#### المغرب العربي و مشروع الشرق الأوسط الكبير

يعتبر مشروع الشرق الأوسط ، الذي أطلقه الأمريكيون في مطلع عام 2004 ، -GME- الكبير بمثابة محصلة لمشروع استراتيجي أمريكي متكامل يركز على أربعة محاور أساسية:

- 1- سياسية : (تدعيم الحكم الراشد والإصلاحات الديمقراطية)
- 2- اقتصادية : (تدعيم اقتصاد السوق والقطاع الخاص)
- 3- تربوية : (إدخال إصلاحات تربوية تضيق من هامش المرجعية الدينية للقيم واستبدالها بمرجعية القيم الإنسانية العالمية واللائكية)<sup>(1)</sup>.

ويتعلق المحور الأخير بإصلاح وضع المرأة وترقية دورها السياسي والاجتماعي وجاء هذا المشروع الذي يضع المغرب العربي ضمن إطار جيواستراتيجي يمتد من شمال إفريقيا غربا إلى باكستان شرقا، وفق خلفية إستراتيجية محددة تتمثل في توفير البيئة السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية لمكافحة الإرهاب، الذي -حسب المنظور الأمريكي في هذا المشروع- يتغذى من الاستبداد السياسي والفقر الاقتصادي والتطرف التربوي".

وقد أبدت كل بلدان المغرب العربي استعدادا كبيرا للانضواء في هذه الإستراتيجية رغم إبداء بعض التحفظات الخاصة بضرورة احترام الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل بلد، وكذا وتيرة التطبيق لبنود

(1) محمد احمد النابلسي " رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير" محاضرة في مؤتمر آفاق مشروع الشرق

الأوسط الجديد / دمشق 27 - 29 ديسمبر 2004 تاريخ الاطلاع 2010/11/24 متحصل عليه من :

<http://www.mostakbaliat.com/damasmea.htm> |

هذا المشروع. ويظهر من خلال استقرار ميدان الإصلاحات المنتهجة في كل البلدان المغربية على جميع الجبهات الاقتصادية، السياسية، التربوية ووضع المرأة، أن هناك مرجعية خفية وغير معلنة، لمشروع الشرق الأوسط الكبير، حتى وإن كانت حكومات هذه الدول تدافع عن استقلالية هذه الإصلاحات التي تسير في تناغم فيما يتعلق بإصلاحات المنظومة التربوية وقانون الأسرة ووضع المرأة، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية\*.

ويعترف الأمريكيون أن المغرب العربي يتصدر قاطرة الإصلاحات في الشرق الأوسط الكبير، ويعتبر نموذجا في هذا المجال<sup>(2)</sup> وما يقلق في هذا المشروع الأوروبيين والفرنسيين - الذين أبدوا تحفظهم على الطابع الوصائي لهذا المشروع وكذا رفض فرض الإصلاحات من الخارج - هو كونه جاء تنويجا لمحصلة من الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية التي أفرزتها معطيات ما بعد 11 سبتمبر، بالإضافة إلى كونه يمس مجالات كانت خارج إطار المنافسة مثل الحقل الثقافي والتربوي الذي يهدد السياسة الفرانكفونية

\*فرنسا في مجالها التقليدي<sup>(1)</sup>، على غرار منطقة المغرب العربي ولبنان، وعلى الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينصب في وعاء حضاري غربي مشترك.

إلا أن الهيمنة السياسية والإستراتيجية الأمريكية في تنفيذه يقلق فرنسا التي تدرك أن نتائجه ستحاصر المكاسب الفرنسية والأوروبية في المجالات الاقتصادية، التجارية والثقافية، علما أن دول المغرب العربي التي يقوم أساس مبادلاتها التجارية مع أوروبا-كما سبق تفصيله في الفصل الثاني-، بدأت تشعر بتأخر جني ثمار مسار برشلونة لاسيما بعد توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق الأوروبي.

#### المطلب الرابع

##### موقع المغرب العربي من سياسة الجوار الأوروبية

تعد سياسة الجوار الأوروبية واحدة من سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية الجديدة وتهدف إلى تكريس الهيمنة أكثر فأكثر البلدان المجاورة يصرح الأوروبيون أن هته السياسة من أجل المصلحة

\* إقرار قانون جديد للأسرة في كل من المغرب والجزائر، مراقبة الساحة الإسلامية في المغرب، وإلغاء بكالوريا الشريعة الإسلامية في الجزائر.

(2) Zakya Daoud , *Les Diplomaties du Maghreb: une réorientation stratégique vers les Etats-Unis*, op.cit.,p.80.

\* أدى انضمام الجزائر إلى منظمة الفرانكفونية استياء الأوساط الإسلامية معتبرة ذلك خطوات لا تخدم الهوية العربية و الإسلامية للبلاد.

(1) وليد كاصد الزيدي *الفرانكفونية و الوطن العربي في مواجهة تحديات مشتركة*، (الأردن : دار أسامة للنشر ، ط . 5 ، 2010 ) ، ص. 161.

المشتركة. إلا انه يظهر ومن خلال السياسة التفضيلية بين الدول المغاربية في تقديم المعونات المالية خاصة مع المخصصات المالية الجديدة لهذا المشروع وصيغت سياسة الجوار بعد اكتمال توسيع الاتحاد في 2004 واستيعابه 10 أعضاء جدد، من أجل تقادي قيام حدود جديدة داخل أوروبا. سياسة الجوار الأوروبية تهدف ظاهريا إلى دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في ستة عشر بلدا مجاورا للاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في كامل المنطقة. وتم تصميمها بشكل يضمن تعميق التعاون الثنائي، أكثر مما سبق بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان المجاورة. فالنفاوض الثنائي يميز المبادرات الأوروبية كل بلد حسب خصوصياته .

يشارك ستة عشر بلدا في سياسة الجوار الأوروبية ، تسعة منها متوسطة هي: الجزائر، مصر، (إسرائيل)، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية وتونس. كما تشارك ليبيا في صفة مراقب في اجتماعات سياسة الجوار الأوروبية. وتعد من جهة أخرى ستة بلدان شرقية هي: أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفيا وأوكرانيا، وتشجع سياسة الجوار الأوروبية مبدأ مثل "التملك المشترك"

وآلية جديدة للتمويل حيث أطلقت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في يناير 2007<sup>(2)</sup>.

لكن سياسة الجوار الأوروبية لا تعني توسيع الاتحاد ولا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية. فهي تهدف إلى تشجيع الحكم الرشيد والنمو الاجتماعي في بلدان الجوار من خلال: توثيق العلاقات السياسية الاندماج الاقتصادي الجزئي توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط المواصفات الأوروبية مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

الاتحاد الأوروبي يرى في سياسة الجوار الأوروبية فرصة لتسويق القيم – الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان ، سلطة القانون ، الحكم الراشد ، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة". ويربط مستوى العلاقات بمدى الالتزام بهذه القيم. والتعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد صرحت نينتا فيريرو – فالنر مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية في خطاب في مارس 2006 إن سياسة الجوار الأوروبية صممت بشكل يمكن "الجيران في الشرق والجنوب منافع كانت مرتبطة بآفاق العضوية فحسب. وتتمثل المنافع في الانخراط في السوق الداخلية والمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي والتعاون في مجال النقل وشبكات الطاقة. فقد صممت لتقديم شكل متميز من

(2) Philippe Perchoc , " Politique Européenne de Voisinage : genèse d'une Europe sans frontière ? " pp. 3-4 , 08-05-2008.

<http://www.nouvelle-europe.eu/politiques/politiques-europeennes/politique-europeenne-de-voisinage--genese-d-une-europe-sans-frontiere-.html>

الشراكة الآن ، بغض النظر عن الطبيعة الدقيقة لمستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. " كما تشكل جزءاً من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن في البلدان المجاورة. تبدأ المفاوضات الأوروبية بإعداد تقارير حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسسي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المتفق حولها. كما تتركز التقارير حول سبل وإمكانات تعميق العلاقات بين الاتحاد وكل من البلدان المعنية. تعرض التقارير على مجلس وزراء الدول أعضاء الاتحاد لاتخاذ القرار حول ما إذا كان الاتحاد سيقدر بدء المرحلة المقبلة لخطط العمل. بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير ونشرها، يتفق الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك في سياسة الجوار الأوروبية حول خطة العمل. ويحدد الجزء السياسي من التقرير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وأولويات تنفيذها في المدى القريب والمتوسط (1) . وتختلف خطة العمل من بلد إلى آخر وتعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي. لكن كافة خطط العمل تغطي المجالات الواردة:

-الحوار السياسي والإصلاح .

-التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية .

-القضايا ذات الصلة بالتجارة، إصلاح أنظمة السوق .

-التعاون في مجالات القضاء، الحرية والأمن .

-المسائل القطاعية منها النقل، الطاقة، مجتمع المعلومات، البيئة، الأبحاث والتنمية .

-البعد الإنساني ويشمل الاتصال بين الشعوب، المجتمع المدني، التعليم، الصحة العامة و مكافحة الهجرة السرية \*

(1) Commission européenne " Politique européenne de voisinage: Foire aux questions (FAQ)" P.15. [http://ec.europa.eu/world/enp/faq\\_fr.htm](http://ec.europa.eu/world/enp/faq_fr.htm)2010/11/28.

- في مقابل الإصلاحات التي أنجزت، يوفر الاتحاد الأوروبي:
- مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية .
- زيادة المساعدات المالية .
- تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية .
- تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي وتتولى لجان فرعية مراقبة تنفيذ خطط العمل وإعداد التقارير<sup>(1)</sup>.

يصف الاتحاد الأوروبي خطط العمل بـ "الشراكة من أجل الإصلاح" لأنها (الخطط) تتركز حول الاتفاقات الثنائية وتمنح كل بلد إمكانية اختيار وتيرة سيره مع الاتحاد الأوروبي ومجالات التعاون معه. الشراكة صممت لمكافئة التقدم. وتقول المفوضية في تقرير سياسة الجوار الأوروبية<sup>(2)</sup> في نوفمبر 2005 بأن "خطة العمل المتفق عليها مع كل من الشركاء صيغت وفق حاجياته وقدراته ومبادئ التملك المشترك. وتتضمن حوافز تكافأ الانجازات التي تم إحرازها في نطاق خطة العمل ولا تقتضي إطلاقاً أفق

العضوية في الاتحاد الأوروبي. لذلك فإن سرعة وأبعاد التعاون والعلاقة بين البلد الشريك والاتحاد الأوروبي ترتبط بقدرة البلد نفسه ورغبته السياسية في تنفيذ الأولويات المتفق حولها."

#### سياسة الاستقطاب الأحادي في سياسة الجوار الأوروبية وتعميق الهوة بين الجزائر و المغرب :

يعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة الدعم المشروط في تعامله مع البلدان المنخرطة في السياسة الأوروبية للجوار ومسار الشراكة و سياسة الكيل بمكيالين فالمغرب هو البلد الأول المستفيد من الدعم المالي، إذ تقدر حصة تمويل برامج العمل لكل سنة بـ 200 مليون أورو، خلافاً للجزائر التي لم تحصل سوى على 220 مليون أورو خلال ثلاثة سنوات كما هو الحال في الفترة الممتدة بين 2007 و 2009، وعلى 172 مليون أورو فقط خلال

\* لقد مثلت الهجرة بمفهومها الحديث في مراحلها الأولى نحو البلدان الأوروبية خاصة، ظاهرة اجتماعية "لدى ما يسمى بالبلدان المصدرة" ترجع أسبابها إلى عوامل تاريخية واقتصادية تعود في أغلبها إلى مخلفات الفترة الاستعمارية. وقد تزامنت هذه العوامل الداخلية مع عوامل خارجية تمثلت في احتياجات البلدان الأوروبية إلى "الأيدي العاملة المهاجرة" التي ساهمت إلى حد كبير في تنمية اقتصاد البلدان المستقبلة

(1) " La politique européenne de voisinage : ambitions et enjeux "

22/02/2010 <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/politique-europeenne-voisinage/index.shtml>.

(2) انظر جيسلين غلاسون ديشوم سياسة الجوار الأوروبي وثيقة عمل المنتدى الاورو متوسطي ، مراكش 2006

( 2010/09/21 )

[www.Euromedplatform.Org/.../paquet-11-politique-de-voisinage-Ar.Doc](http://www.Euromedplatform.Org/.../paquet-11-politique-de-voisinage-Ar.Doc).

مدى الفترة الممتدة بين 2010 و 2013. وخلافا أيضا للحصص التي قدمت لكل من تونس ومصر<sup>(1)</sup>.

وما يؤكد على هذه السياسة الانتقائية " روزا بلفور " محللة بمركز دراسات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قائلة "إن المغرب يعد حاليا التلميذ النجيب للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن الوضع متقدم معه في مجال إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز الديمقراطية ومباشرة إصلاحات ذات صلة بحقوق الإنسان". كما أنه يبدي انفتاحا كبيرا في تعامله مع سياسة الجوار الأوروبية<sup>(2)</sup>.

وقالت روزا بلفور، في معرض قراءتها لطبيعة سياسة الجوار مع دول المغرب العربي، وذلك عقب استضافتها من قبل منظمة "تومسن فوندا يشن" (منظمة غير الحكومية) يوجد مقرها بالعاصمة البلجيكية بروكسل، "أن الجزائر ترفض إلى غاية اليوم أن تكون ضمن البلدان المنخرطة في السياسة الأوروبية للجوار؛ وهي الآن تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي، من منطلق القوة التي توفرها لها العائدات الطاقوية من النفط والغاز الطبيعي. وأضافت " بلفور " أنه إذا كان المغرب قد شرع في الالتزام بتعهداته أما الاتحاد الأوروبي قبل منح لصفة الوضع المتقدم، هي مكافئة من الاتحاد الأوروبي له لما قام به من إصلاحات هيكلية كبرى همت الجانب التشريعي والمالي والاقتصادي، فإن باقي دول المغرب لا تزال تبدي رفضا قويا اتجاه مطالبة الاتحاد الأوروبي لها بإصلاحات بحسب شروط سياسة الجوار الأوروبية.

ويصف الأوروبيون المغرب بالبلد النجيب بتفاعله القوي مع شروط سياسة الجوار الأوروبية، في حين

ما تزال الجزائر غير مقتنعة بالسياسة الأوروبية للجوار، وتفاوض الاتحاد الأوروبي بتحفظ شديد، حيث لم تجعل بعد سياسة الجوار الأوروبية ضمن أولويتها على الأقل في الوقت الراهن<sup>(1)</sup>. وأشارت أيضا أن تحفظ الجزائر من الانخراط في السياسة الأوروبية للجوار، وعدم إحراز تقدم معها في مجال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد، توجد وراءه اعتبارات كثيرة من بينها عدم الانخراط

<sup>(1)</sup>Poul. Verluise" La Politique européenne de voisinage " p.2 24/11/2009  
<http://www.diploweb.com/forum/verluise06013pev.htm>

<sup>(2)</sup> عبد الفتاح الفاتحي " تفاعلات دول المغرب العربي مع سياسة الجوار الأوروبية " تاريخ الاطلاع 2010/11/25  
متحصل عليه من :

<http://elfatihi.elaphblog.com>

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه .

الإيجابي للجزائر في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط<sup>(2)</sup>، والذي اتهمته بأنه منتج (ساركوزي) بالأساس، جاء ليعرقل تطبيق ما تعتبره المسار الشرعي لاتفاق برشلونة.

إن الجزائر تراجعت عن كثير من التزاماتها حيال الاتحاد الأوروبي لخلافاتها الكبيرة التي تفجرت في الآونة الأخيرة مع فرنسا حول عدد كبير من المسائل، وعلى رأسها الدعم الفرنسي للمغرب في النزاع حول الصحراء الغربية، وإضافة إلى طلب الجزائر من فرنسا تعويضات عن استعمارها لما يزيد عن 120 سنة، وكذا التعويض عن التجارب النووية التي تقول الجزائر أن فرنسا قامت بها في الصحراء الجزائرية.

وأكد رئيس اللجنة البرلمانية أن "الجزائر" يجب عليها أن تلعب دورا بناء في المغرب العربي ولاسيما في جانب تعزيز علاقاتها مع المغرب، وهو بذلك إنما يلمح إلى الانشغال الكبير للاتحاد الأوروبي بمسألة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب، وتحميله مسؤولية الجزائر في ذلك، كما يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن موقف السلطات الجزائرية الرسمية من العلاقات مع المغرب يحول دون تفعيل هياكل اتحاد المغرب العربي .

ما يمكن قوله هو أن الاتحاد الأوروبي (فرنسا) ممثلا في سياسة الجوار الجديدة لا يتحمل وحده عمق الهوية بين دول المغرب العربي في شتى المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية فأساسا المغرب لا يملك خيارات اقتصادية كبيرة فالإقتصاد المغربي لا يملك مجالا كبيرا للمناورة عكس الطرف الجزائري الذي يعتمد على الربيع البترولي يجعله يقف موقف ولو مؤقتا موقف يجعله يفاوض أو يرفض بعض المقترحات الأوروبية و التي يعتبرها تدخلا في الشؤون الداخلية للبد ، المغرب يحاول جاهدا كسب ود الطرف الأوروبي ليكسب التأييد السياسي ضد الجزائر في ما يخص قضية الصحراء الغربية. حتى أن المخصصات المالية الأوروبية تبدو مقابل حجم المبادرة ضئيلة جدا وبالتالي فالاتحاد الأوروبي و مع الأزمة المالية العالمية لا يغامر في ضخ الأموال إذا لم تقدم الدول المغربية ( عملية التفاوض تجري بشكل ثنائي بين الدول المغربية و الاتحاد الأوروبي) و بالتالي فان هته القيم تحمل مغرى سياسي أكثر من أن تحقق تنمية حقيقية في بلدان المغرب العربي فشل الهدف المعلن في جعل منطقة المتوسط "منطقة سلام واستقرار وأمن".

يفترض أن تتحقق سياسة الجوار الأوروبية الأغراض الأمنية الأوروبية عن طريق: تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط من أجل حل المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية الترويج للحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في المنطقة. و تحسين الوعي الاجتماعي والثقافي المتبادل على

<sup>(2)</sup> محي الدين توك، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي"، الأردن للشؤون الدولية، ع3، (صيف 2008)، ص.32.



جانبي البحر المتوسط ، وكان القصد من قمة العام العاشر، التي عقدت في برشلونة في أواخر نوفمبر 2005<sup>(1)</sup> هو إعادة تأكيد الأهداف المؤسسة للشراكة الأوروبية المتوسطية.

كما أنها أوضحت المسافة المتنامية بين ضفتي البحر المتوسط وأوجه القصور في التناول والوسائل حتى الآن فرغم الشراكة لعقد من الزمان، فقد اتسعت الفجوة بين الدخل الفردي عبر البحر المتوسط، كما زادت التحديات التي تواجه المنطقة فيتراوح لدخل الفردي في دول شمال المتوسط 13.500 دولار سنويا و دخل الفرد في دول جنوب المتوسط يصل إلى 3.300 دولار سنويا إحصاء 2004. أتت تقييمات القمة الأوروبية المتوسطية<sup>(1)</sup>.

التي نظمتها الحكومة الإسبانية تحت الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي، مختلطة. أنتجت القمة بالفعل وثيقتين و برنامج عمل لخمس سنوات يحتوي على قائمة مفصلة من العلامات الفارقة غرضها الرئيسي هو "تحقيق نتائج يكون لها تأثير إيجابي بالنسبة لمواطني المنطقة جميعا"؛ و قواعد سلوك أوروبية — متوسطية في محاربة الإرهاب، توفر إطارا مفهوما وسلوكيا للمنطقة بأكملها. لكن قادة الشركاء الجنوبيين جميعا تقريبا — باستثناء تركيا والسلطة الفلسطينية — لم يحضروا القمة رغم مشاركة معظم نظرائهم الأوروبيين. عززت تلك غياب الإحساس بأن الشراكة الأوروبية — المتوسطية ما زالت عملية أوروبية المدار.

- إن مبادرات الاتحاد الأوروبي لا تحركها سوى الهموم الأمنية، بما فيها الخوف من الهجرة من البلدان الجنوبية، الفهم على عدد من الجبهات. فتعارض المفاهيم، مصحوبا بتأثيرات النزاع العربي الإسرائيلي ، جعل من المستحيل على البلدان المتشاركة أن تتفق على تعريف مشترك للإرهاب في قمة العام العاشر للشراكة الأوروبية المتوسطية. كما حالت دون تبني "الميثاق الأوروبي و منذ 2007، اندمجت الأموال المخصصة في إطار مالي واحد، يسمى "أداة الجوار الأوروبي والشراكة". وما زالت

(1) احمد امد الجويلي " آليات تمويل المشاريع المتوسطية " الندوة السنوية الاورومتوسطية حول تطوير الحوار العربي الأوروبي في الفضاء المتوسطي، مركز جامعة الدول العربية في تونس الأمانة العامة 10 /11/2007 ص 32.

(2) " تقييم سياسة الجوار الأوروبية " تاريخ الاطلاع : 2009/06/04 متحصل عليه من الموقع :

كمية الموارد المخصصة لتلك الأداة غير كافية بعد ما تم مؤخرا إقرار الموازنة الأوروبية لـ 2007 — 2013<sup>(1)</sup>

فإذا لم تكن الموارد كافية لجذب اهتمام بلدان الجنوب، فإن استجابة الدول المغربية كاملة لن يكون لها اثر خاصة فيما يتعلق بالجزائر ناهيك عن المغرب التي تعزز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و فرنسا على الخصوص و إشادة الأوروبيين على الدور المغربي في تعزيز سياسة الجوار إلا دليل على ذلك

- مثل تسهيل حركة الأشخاص عبر المنطقة ( على سبيل المثال، من خلال إنشاء نظام أكثر مرونة لتأشيرات الدخول) وتوسيع حرية انتقال البضائع لتشمل المنتجات الزراعية — قد تكون أكثر فعالية في إقناع الدول المغربية بالقيام بإصلاحات تمس مختلف القطاعات .

- من المفروض أن الشراكة تتضمن المساواة و الندية ، و لكن يلاحظ أن المباحثات قد كانت دائما في مشروع الشراكة الاورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية بين كتلة أوروبية موحدة ذات إستراتيجية واضحة و مرسومة المعالم و محددة الإمكانيات و موزعة الأدوار فهي طرف مهيمن في جميع المفاوضات كونها صاحبة الفكرة والمشروع فالدول المغربية لم تستطع إلى حد الآن أن تمتلك أي قوة تفاوضية أمام الاتحاد الأوروبي في ظل ما تعانيه من تخلف على جميع الأصعدة .

(1) ناصيف حتى " آفاق المسار الاورومتوسطي " الاتحاد المتوسطي ، مسار برشلونة " الندوة السنوية الاورومتوسطية حول تطوير الحوار العربي الأوروبي في الفضاء المتوسطي ، مركز جامعة الدول العربية في تونس الأمانة العامة( تونس يوم 10 /11/2007) ص 41.

## المبحث الثاني

### آليات مواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة حيوية للرهانات الإستراتيجية الأوروبية – الأمريكية بسبب موقعها الجيو – استراتيجي الهام، وي طرح التساؤل حول مستقبل للاتحاد المغربي في ظل هذه التحديات وكل هذا التأخر، إن واقع اتحاد المغرب العربي، من خلال تعثر مسيرته وجمود تطبيق الاتفاقيات التي تم إبرامها في إطاره، يزد من ارتفاع الكلفة وهدر الإمكانيات المادية والموارد البشرية وضياح فرص ممكنة لقيام كتل إقليمي بإمكانه مواجهة التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، وبين هته الخسارة الوطنية والمغربية لرهانات إستراتيجية أصبحت الآن ورقة ضغط في أيدي قوى دولية بدلا من أن تكون حافزا داخليا لإزالة الخلافات

ومسؤولية تجاوز العقبات والعراقيل الموضوعية في طريق الاتحاد هل هي مسؤولية الحكومات أم مسؤوليات المؤسسة الاقتصادية أم هي مسؤولية النخب ومكونات المجتمع المدني أم هي قضية انفتاح ديمقراطي ، يمنح شعوب المنطقة ديناميكية تمكنها من الضغط من أجل تحقيق تطلعاتها أم أن النظرة يجب أن تكون نظرة كلية غير تجزئية في ظل واقع إقليمي ودولي تتسابق فيه المعطيات والمصالح والرهانات الإستراتيجية.

وعلى هذا الأساس يمكن التطرق لمجموعة من البدائل المطروحة والواقعية، ومن مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي كمشروع إقليمي، و رهان الاندماج في السياق العربي الذي يحمل عمقا أكثر من أجل مواجهة التنافس الأمريكي – الأوروبي التي تفرض على المنطقة إستراتيجياتها، دون الاستفادة من هذه الإستراتيجيات والتي تدخل المنطقة في بوتقة الهاجس الأمني و تكريس التبعية في كل المجالات .

### المطلب الأول

#### تفعيل عمل اتحاد المغرب العربي :

لكي تواجه دول الاتحاد المغربي التحديات المفروضة عليها من طرف البيئة الخارجية لا بد من توحيد سياسة الدول المغربية في مواجهة التوجهات الإستراتيجية الجديدة :الاتحاد من أجل المتوسط أو سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة للجوار أو الحوار مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية

، أو مواجهة المشاكل الحديثة كالهجرة غير الشرعية والدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربة بأوروبا، والإرهاب، و مخاطر انعدام الأمن الغذائي والتصحر وإكراهات التنمية المستدامة. لابد إذن من رؤية واضحة تقوم على إستراتيجية طويلة المدى وإرادة تعمل باستمرار لإنجازه، ويمكن القول إن هناك ثلاثة مداخل أساسية مطلوب العمل من خلالها لتفعيل اتحاد المغرب العربي وتعزيز خيار الوحدة. لا أحد يشك من الذين تعاطوا ولو بقليل من الجدية والموضوعية مع فكرة إنشاء اتحاد دول المغرب العربي في أن هذه الفكرة تمر اليوم بأزمة ليست كسابقاتها في عهد لم يتعد عقداً أو أكثر من نصف عقد من الزمن

وأخطر ما في هذه الأزمة أنها تتعدى في حجم استعصائها على المعالجة حدود أزمات الإقليم العvisية على الاختراق إلى أخرى تجوب انتماءه القومي والقاري والعالمي، وتتحكم بموجبها بعض الدول "الكبرى" في مصير الدول والشعوب العاجزة عن خلق نظامها الإقليمي الطبيعي الذي يعتبر لها ضرورة تاريخية كما هو حال الوحدة بين أقطار دول المغرب العربي.

إن هذا الإقليم ظل طيلة مراحل تاريخية يكون وحدة اقتصادية وجغرافية وثقافية واحدة، وإن لم تغب هذه الحقيقة بالطبع عن واقع أن المغرب العربي ، كما هو الوضع في العديد من أقاليم العالم الموحدة اليوم، قد عرف خلال مراحل متقطعة من تاريخه وجود دول على أراضيه لكن تلك الدول لم تكن تشكل في حد ذاتها وحدة اقتصادية أو ثقافية مستقلة، كما يشهد تاريخ المنطقة الذي ظلت فيه الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية هي القاعدة الأصل.

وفي العصر الحديث استطاعت الدول الوطنية التي ظهرت داخل المنطقة المغربية أن تواجه خطر القضاء على الهوية الذي مورس ضدها من طرف الجهة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، لا سيما فرنسا، لكن تلك الدول لم تتمكن من استيعاب آليات تستعيد بها وحدتها التاريخية، بل دخلت أحيانا آليات عديدة في لعبة الصراعات الحدودية، واقتسام النفوذ والسيادة على المناطق التي لم يشأ الاستعمار حسم أمرها النهائي بين دول جديدة اقتطع خريطتها بعناية لمقاصد سيئة .

حيث أن اخطر هته النداعيات ما فجر أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب فالمغرب تنادي بالحق التاريخي و الجزائر تؤكد على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار<sup>(1)</sup>، وما عرف بأزمة إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب الذي أدخل الجزائر في مواجهة مزدوجة مع المغرب وموريتانيا سنة 1975

وما يزال أهم العقبات أمام محاولات الأنظمة المغربية في أن تحتذي بالنماذج التكاملية في ضفة البحر الأبيض الشمالية، محاولات لم تتعرض لهذه الإعاقة الوحيدة وإنما تعرضت لعجز الأنظمة

(1) Paul Balta, *le grand Maghreb des l' indépendance à l'an 2000*, ( la découverte, paris 1990), p. 202.

السياسية في بلدان المغرب العربي عن تحديث ممارساتها السياسية في الحكم، وفرز نخب تعبر عن إرادة شعوبها الحقيقية، لأن ذلك الأمر كفيل وحده بتعزيز مسار الوحدة المغربية بحكم أنها مطلب شعبي تعززه الحاجة الإستراتيجية في خلق كيان يواجه به تهديد الاتحادات القائمة والمنتظرة في المنطقة والعالم<sup>(1)</sup>.

لم تنجح المجموعة المغربية في تحويل مشروع المغرب العربي إلى واقع قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغربية ، بل إنها لم تنجح في تطبيق برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات وواقع ملموس، وقادرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى حقيقة. ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد ، فإن ضغوط الواقع في أبعاده المختلفة قد كرس واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي<sup>(2)</sup>.

إن دول المغرب العربي مهياة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون مغربي إقليمي فاعل في محيطه ومطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم الطابع الواقعي والبراغماتي الذي وسم أغلب سياسات أقطاره. ولعله يفترض أيضا أن غياب الوعي القومي الشامل عن نخبه السياسية، قد يساعد في بلورة أهداف واضحة ، إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يدعم مثل هذا الرأي، ويكشف وجود خلل ما في الإرادة السياسية و التي تقف مانعا من إقامة كتلة مغربية قوية عربيا و إقليمية قادرة على دفع التنمية للأمام ، وقادرة في الوقت نفسه على إعداد محاور للاتحاد الأوروبي الذي يزداد قوة، ويتجه لتعزيز مسيرته في بناء القارة الأوروبية.

اتحاد المغرب العربي قام على أساس قطري واندماج في إطار تشكيل وحدة إقليمية على غرار الوحدات الإقليمية العربية، وحدة أنظمة قطرية مسيطر عليها من قبل الإمبريالية الأميركية، ولها وظيفة في هذه الإستراتيجية الأميركية في العالم العربي، والبحر الأبيض المتوسط، لدعم ركائز هذه الأنظمة القطرية، ومنع الحركات الإسلامية الأصولية المغربية من أن تحقق أهدافها، وخلق نوع جديد من التوازنات الإقليمية<sup>(3)</sup>.

اتحاد المغرب العربي ( ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا ) الذي تم إنشاؤه في مدينة مراكش بالجنوب المغربي في 17 فيفري 1989، يواجه تحديات داخلية وخارجية يلخصها الشلل الكامل لمؤسساته، ويضم هذا الاتحاد المغربي حوالي 80 مليون نسمة من العرب، ويشمل المنطقة من

(1) الشاذلي القليبي ، " تفعيل الاتحاد المغربي مسؤولية تاريخية " ، المغرب الموحد ، ع 2. ( جويلية 2009 ) ، ص 10.

(2) توفيق المديني اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية (دمشق اتحاد الكتاب العرب 2006) . ص 19.

(3) الشاذلي القليبي ، مرجع سابق، ص 10.

حدود ليبيا مع مصر إلى نهر السنغال، وتصل مساحتها إلى نحو 6.048141 كلم<sup>(4)</sup> لا سبيل أمام الدول المغربية إلا المزيد من تكثيف عمليات التكامل و نبذ الخلافات السياسية الثنائية جانبا حيث أن ما يجمع الدول المغربية أكثر مما يفرقها لما تملكه من مقومات على جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والحضارية والجغرافية والتاريخية برون تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي.

ففضل سياسات المحاور الثنائية وخصوصا بعد تجربة محور المغرب – ليبيا في مقابل محور الجزائر – تونس – موريتانيا، والتي أدت لإضعاف كل الأطراف. و استمرت تحكم مسيرة الاتحاد المغربي إلى غاية اللحظة، مع تغير في العنصر الثالث حيث استبدل عامل الاستقطاب الدولي شرق – غرب بالتقاطب الفرنسي – الأمريكي .

إن الجمود في الاتحاد المغربي يعود أساساً إلى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله، أو تشكيل محاور ثنائية أو ثلاثية وكان التوتر ينتقل من دولتين إلى دولتين أخريين، والمحاور تتشكل وتختفي بحسب الظروف السياسية، وحاجة هذا الطرف أو ذاك إلى دعم من طرف آخر تتلاقى مصلحتهما أنيا. لكن الثابت في كل هته التوترات والتحالفات، هو الخلاف الجزائري – المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية. فالجزائر تعتبر أن مصير المستعمرة الإسبانية السابقة من اختصاص الأمم المتحدة بوصفها "قضية تصفية استعمار"، والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية.

استنادا إلى ما تملكه الدول المغربية من مقومات لا تمتلكها نماذج تكاملية أخرى كالاتحاد الأوروبي إذ يبقى فقط على الدول المغربية تفعيل هته العوامل ، ووضع المصلحة المشتركة فوق اعتبارات الزعامة والمصلحة الشخصية فالالاتحاد الأوروبي وما يحمله من تناقضات وارث صراعي بين أقوى دوله فرنسا وألمانيا و بريطانيا و إيطاليا إذ حتى مع أن الدول الأوروبية تطمح إلى الزعامة الإقليمية إلا أنها لا تمس بالمصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي لان خلق شبكة علاقات متداخلة في إطار تكاملي واحد يجعل من ضرب مصلحة الطرف " أ " هو ضرب لمصلحة " ب " لا مفر للدول المغربية من هذا الخيار الحيوي والاستراتيجي إذا أرادت أن تواجه التحديات الخارجية وإذا أرادت أن يكون لها وزن استراتيجي قوي وموقف تفاوضي تواجه به مختلف الاستراتيجيات التي تريد النيل أو استغلال ثروات المنطقة سواء فرنسية أو أمريكية أو أسيوية

## 1- المدخل السياسي:

- تسوية قضية الصحراء المغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغربي.

(4) محمد أزر سعيدي السماك ، مرجع سابق ص 29.

- إعطاء دور مهم للمجتمع المدني\* في بناء اتحاد المغرب العربي، حيث تعترف العديد من الجهات الرسمية و غير الرسمية في المنطقة المغربية بالأهمية الحيوية لفعاليات المجتمع المدني في دفع الاتحاد نحو الأمام و تحريك المسارات المختلفة المساهمة في العملية التكاملية<sup>(1)</sup>.
- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغربي ، وذلك بالملائمة بين المشاريع الوطنية والمشاريع المغربية فالجزائر و المغرب يجب أن تلعب دورا محوريا في بناء المغرب العربي
- ضرورة التخلي عن نظرية "الفارس الوحيد" وعن فكرة الدولة القائدة.
- إنشاء مؤسسة مغربية للدراسات المستقبلية.

فبناء المغرب العربي، هدف آمنت و عملت من أجله الأجيال السابقة، وتؤمن وتعمل من أجله الأجيال الحالية، فهو مشروع حضاري مستقبلي يتجاوز النيات والترف الفكري والسياسي اعتبار فكرة المغرب العربي كخيار وطني حضاري إلى فكرة المغرب العربي كخيار وضرورة إستراتيجية<sup>(2)</sup>

## 2- المدخل القانوني:

وذلك بإعادة النظر إلى البنية القانونية والمؤسسية، بعد أن بينت التجربة أن معاهدة مراكش لسنة 1989، المنشئة للإتحاد، حملت الكثير من العيوب والثغرات عند إبرامها، الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاحات وتعديلات قانونية وذلك من أجل:

\* ويمكن تصنيف المجتمع المدني المغربي حسب النشاط الممارس إلى أربع أنواع

- الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي

- الجمعيات الحقوقية

- الجمعيات الإسلامية

- و الجمعيات الإقليمية المغربية

(1) عمار جفال " مساهمة المجتمع المدني في البناء المغربي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية " الندوة السنوية لمركز الجامعة العربية تونس الأمانة العامة، المغرب العربي في مفترق الشراكات المجتمع المدني المغربي ومشاركته في بناء صرح المغرب العربي 2009/04/14 تونس ص 41 .

(2) تكلفة اللامغرب، "هدر للإمكانات وخسارات لفرض إستراتيجية"، مجلة الوفاق العربي، تونس ع. 92،

( فيفري 2007)، ص.43-42

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة.
- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات.
- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية.
- ضرورة إلغاء المبدأ بعدم دخول الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة البلدان المغربية والاقتصار على تصديقها من أغلبية أعضاء الاتحاد

### 3- المدخل الاقتصادي:

- العمل على وضع خطة اقتصادية مشتركة يكون هدفها خلق سوق مغربية مشتركة عن طريق الترابط والتكامل الاقتصادي والتشابك في المصالح وذلك من خلال:
- إطلاق نشاط المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
- وضع إستراتيجية مغربية تتبنى مقاربة شمولية في إحداث التكامل الاقتصادي المغربي.
- تشجيع التعاون الثنائي بين بلدان المغرب العربي.

- العمل على خلق مناطق تجارة حرة بين البلدان المغربية وإزالة الحواجز الجمركية اعتبارا للشوائح القوية المترامية الأبعاد و المصير الواحد لشعوب المنطقة المغربية، بات من المؤكد في نظر أبناء المنطقة المغربية المؤمنين بضرورة الاتحاد وبدوام ، التوجه به نحو تجديره في محيطه الطبيعي وإشعاع أهدافه والدخول بعنوانه في الشراكة مع باقي الاتحادات المماثلة على أساس الحوار المتوازن والاحترام والمصلحة المشتركة، وهي أهداف تتدرج جميعها ضمن مقاربة شاملة تقتضي إشراك الجميع من قوى شعبية مغربية وتشبيك مصالح المجتمع المدني المغربي<sup>(1)</sup> بكل شرائحه المهنية ومشاركه الفكرية المتنورة كوسيلة محفزة لبعث ديناميكية جديدة في طريق إنجاز المشروع الحضاري المغربي، على أسس قائمة على الثقة والتقارب والتوحد وتقاسم المنافع، إلى جانب تفعيل الأجهزة والمؤسسات الاتحادية التنفيذية والاستشارية، المكلفة بترجمة أهداف الاتحاد على أرض الواقع. وهي الآمال التي مافتى يتطلع إلى تحقيقها أبناء المنطقة المغربية أكثر فأكثر، بل أن آمالهم وطموحاتهم في تضاعف مطرد مع مطلع فجر هذا القرن الجديد، لضمان الحد الأدنى من مستوى

(1) عبد اللطيف حناشي ، "صعوبات تفعيل الاتحاد " ، المغرب الموحد، ع.9 (جويلية 2009 ) ص 13.



الكرامة و العيش الرغيد، من خلال رفع متوسط معدل الزيادة السنوية للإنتاج الوطني الإجمالي حسب الفرد الواحد وتحسين نسب التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي.

غير أن الاستجابة إلى هذه المقترضات في ظل المؤشرات والمعطيات الحالية والمتجددة على مستوى العمل الاتحادي، تقتضي منا بذل المزيد من الجهود للاستجابة إلى آمال وتطلعات شعوب المنطقة<sup>(1)</sup>، فالدراسات الاستشرافية ذات الصلة بموضوع بناء الإتحاد المغربي ومستقبله، ناقصة بل ومتغيرة، علاوة على غياب أو ضعف دقة المؤشرات السوسيو-اقتصادية، المرتبطة بالميادين الاجتماعية والعلمية والثقافية، مما يجعل تخيل المستقبل المرغوب للمنطقة، مرهون بتفعيل العمل الثنائي أولا، ثم المتعدد الأطراف، وفق مقاربات إستراتيجية معتمدة، قائمة على التدرج والمرونة والموضوعية.

فالثقة والتشاور والتداول والتعاون والتكامل، هي من أنجع السبل في التقدم نحو تجسيد الأهداف وتلبية احتياجات المنطقة المشتركة ؛ لا بد للتكامل والاندماج المغربي، أن ينطلقان من رؤية متفتحة على آفاق المستقبل وتوفير الشروط اللازمة لتحويل الهياكل الاجتماعية التي تتميز بها الدول المغربية، ولاسيما الثروات البشرية الهائلة، إلى أداة فعالة ناجعة قادرة على المساهمة في صنع هذه القيم الجديدة وغرس روح المواطنة المغربية وفق المرجعية التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية وصولا إلى تصحيح المسار الاندماجي ورسم معالمه المكيفة المؤدية إلى تحقيقه.

وفي هذا المجال، فإن تنشيط وتيرة العمل المغربي ومراجعة وتكييف منظومته الاتحادية بات ضروريا، من ذلك:

- العمل أولا على توفير المناخ الملائم لغرس و تنمية روح المواطنة المغربية عبر المناهج التربوية والمنظومة التشريعية وفي المحيط الداخلي والخارجي ككل.
- العمل على تطوير المؤسسات الوطنية والاتحادية وتفعيل دورها، بحيث تتلاءم والشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسمح لمجموع السكان بالمشاركة الفعلية والحرية في آليات اتخاذ القرار مع احترام حقيقي للحقوق العامة وحقوق الإنسان بما في ذلك الأسرة، (المرأة والطفل).
- ضرورة التنسيق الفعال لسياسات أقطار المغرب العربي في مختلف المجالات، كجعل التعاون جنوب-جنوب، أحد أعمدة العلاقات الاقتصادية الدولية المغربية، انطلاقا من سوق مغربية مشتركة وعملة موحدة، فالشراكة يجب أن تكون مغربية- مغربية أولا، ومتفتحة ثانيا على غيرها من الاتحادات الأخرى المماثلة.

(1) عبد القادر ولد محمد " كيف نحقق التكامل والاندماج المغربي اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا "، الندوة السادسة. المغرب العربي في مفترق الشراكات، مركز جامعة الدول العربية بتونس الأمانة العامة ، ( 2007/5/30).ص 48.

- ضرورة إشراك المجالس والبرلمانات المغربية في بناء البيت المغربي ، والإنصات لفعاليات المجتمع المدني بمختلف أطيافه من خلال تمكينهم جميعا من الاضطلاع بدورهم كاملا في الصناعة التشريعية القانونية وفي المراقبة والمساءلة، وصولا إلى وضع منظومة اتحادية مغربية متجانسة ومنسجمة قابلة للتنفيذ<sup>(1)</sup>.

ومن الميكانزمات التي تحتاج المنظومة الاتحادية القائمة " إلى مراجعتها " نذكر ما يلي:

- إعادة النظر في سلطة اتخاذ القرار الاتحادي، بهجر مبدأ " اشتراط الإجماع في اتخاذ القرارات (أي عدم تركيز القرار على مستوى مجلس الرئاسة) المتكون ( من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد)، واستبداله بمبدأ الأغلبية، الأغلبية المشروطة مثلا في المسائل الهامة الأساسية<sup>(1)</sup>.

- والأغلبية العادية فيما عداها من المجالات ، كتوسيع صلاحيات مجلس وزراء الشؤون الخارجية، واللجان الوزارية المتخصصة؛ التي ينبغي أن تتمتع بصلاحيات القرار عن طريق التفويض. وذلك تخفيفا للعبء المحمول على عاتق مجلس الرئاسة.

والأمر كذلك بالنسبة لبعض المؤسسات والهيئات الاتحادية ولا سيما مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، بدء بالارتقاء به إلى برلمان مغربي يتمتع بصلاحيات التشريع في بعض المجالات التي يحددها له مجلس الرئاسة، وكذا مراجعة طريقة اختيار أعضائه بالاقتراع<sup>(3)</sup> المباشر على غرار المجالس النيابية في الاتحادات المعاصرة المماثلة ذات التقاليد الراسخة، وتمكينه على الخصوص من:

- إبداء رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة

- تمكينه من المصادقة على الاتفاقيات والقرارات المتخذة في إطار اتحاد المغرب العربي

- عقد دوراته العادية بانتظام وعلى كافة المستويات.

حيث أن الاتحاد المغربي منذ تأسيسه نجد أن عدد معتبر من الاتفاقيات والقرارات الاتحادية بلغت 37 اتفاقية وقرار، غير أن معظمها لم يدخل حيز التنفيذ لأسباب عديدة أهمها: ثقل آلية المصادقة وإجراءاتها (بحيث لم تشمل سوى 7 منها هي الآن معطلة التنفيذ)، بينما تراوحت الموافقة على باقي المشاريع والاتفاقيات من دولة إلى أخرى، وهو ما لا يدع شك في أن جعل صلاحية المصادقة على الاتفاقيات الاتحادية من اختصاص المجالس والبرلمانات الوطنية في ظل وجود مجلس شورى لاتحاد

(1) احمد النيفر، " صناعة الوعي في المغرب العربي في المؤسسات و النخب "، *المغرب الموحد*، ع.9 (جويلية 2009)، ص.54.

(2) لعجال اعجال محمد أمين، " معوقات التكامل المغربي دراسة تحليلية "، *دراسات إستراتيجية*، ع 9 مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية دار الخلدونية للطبع الجزائر (ديسمبر 2009)، ص ص 87-103.

(3) صلاح الدين بن مبارك ، " حركية الاتحاد المغربي " ، الندوة السادسة "، *المغرب العربي في مفترق الشراكات الأمانة العامة للدول العربية الأمانة العامة* (تونس 2007/05/31) ص. 42.

المغرب العربي كمثل للشعوب المغربية، وضع لا يخدم في الواقع حركية البناء المغربي ومنظومته الاتحادية.

### دعم التكامل الاقتصادي المغربي :

إن أي تكامل اقتصادي مغربي ، لا تكفيه فقط المقومات أو العوامل المشتركة حيث أن التجربة أثبتت أن الاتحاد الأوروبي و رغم توفر بعض العوامل المهمة في عملية التكامل إلا انه و عبر منهجية مسطرة و إرادة سياسية قوية وفهم للتحدي القادم و قراءة حقيقية للواقع أن عالم اليوم هو عالم التكتل فيه ضرورة ملحة .

- لا بد أن تلغى الكافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع و الخدمات والمواطنين و رؤوس الأموال (عناصر الإنتاج)، وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق الاقتصادي في مرحلة تليه وهي التخفيف من الحواجز الجمركية وصولا إلى قيام اتحاد جمركي مغربي (1).

- خلق شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين رجال الأعمال و المستثمرين المغاربة للضغط على النخب السياسية لدعم التكامل ومشاريعه المشتركة

- إعادة تشكيل الهياكل المؤسسية الاقتصادية للدول المغربية لتتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق  
- عدم الاكتفاء اعتماد اقتصاديات الدول المغربية على المنتجات الزراعية الموسمية و التي تع تمد على التساقط الموسمي و تأسيس إستراتيجية زراعية مغربية موحدة  
- تنويع مصادر الدخل القومي المغربي و الابتعاد عن الاعتماد على الربيع البترولي بالنسبة للجزائر و ليبيا و الفوسفات في المغرب و موريتانيا و السياحة التونسية التي تعتمد على الاستقرار الأمني .

وذلك بدعم القطاع الزراعي عن طريق تشجيع الزراعة المغربية التي تشكل قطاعا استراتيجيا هاما يحقق الأمن الغذائي المغربي و يخفض من فاتورة الاستيراد و يمكن أن تمتص أكثر من 50% (2) من اليد العاملة في دول المغرب العربي و ذلك عن طريق إستراتيجية كبرى تعنى باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة و استصلاح الأراضي الصحراوية 6/5 من مساحة الدول المغربية و استغلال المياه الجوفية عبر إنشاء السدود و الاستفادة من الصحراء لاستغلال الطاقة الشمسية التي تتجه الجزائر نحو ترقية الاستثمار فيها(3).

(1) مصطفى الصالحين الهوني ، " كيف نحقق التكامل والاندماج المغربي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي " ، الندوة

السادسة " ، المغرب العربي في مفترق الشراكات الأمانة العامة للدول العربية الأمانة العامة (تونس

7ص،(2007/05/31

(2) لعجال اعجال محمد أمين مرجع سابق ، ص 101.

(3) المرجع نفسه ، ص 102 .

- إيجاد صيغة لقطاع حيوي مغربي من شأنه أن يخلق حركية اقتصادية بين الشركات ورجال الأعمال المغاربة لخلق شبكة مصالح اقتصادية . من شأنه كذلك زيادة نسب الإنتاج الاقتصادي وزيادة تنافسية السلع المغربية أمام السلع الأوروبية والأمريكية في مواجهة المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى إقامة منطقة تبادل اقتصادي حر .

- دعم " المدخل التبادلي " <sup>(1)</sup> و المقصود به هو تطويره لكي يكون مدخلا قادرا على تحقيق تكامل اقتصادي مغربي حقيقي ، التخلي عن فكرة أن مجرد تحرير التجارة بين الدول المغربية في ظل أوضاعها وظروفها يكفي لتحقيق أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الاتحاد المغربي

فالتنمية التي بنظر إليها على أنها مجرد تحقيق من الناتج المحلي الإجمالي و في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فهي تعني زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصادات العربية و تنويعها <sup>(2)</sup> مستهدفة أساسا في ذلك إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للفرد المغربي بما يجعل التنمية تعتمد أساسا على السوق المحلية المتسعة لدول المغرب العربي و مستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات من قيود التبعية العديدة للخارج و على أن يتم ذلك عن طريق الاعتماد الجماعي على القدرات الذاتية وان يكون اعتمادا على القدرات البشرية المغربية أساس لدفع عملية التطوير و التنمية انه بدون مثل هذه التنمية لا يمكن إحداث تنمية حقيقية بهذا المفهوم

ومن الواجب أيضا نشر هذه الفكرة الأساسية و ترسيخها فهي تفتح الباب أمام تزايد مستوى التبادل التجاري بين الدول المغربية و إما استمرار هذا التزايد و إما تحول في التوزيع النسبي للتجارة العربية بين البلاد العديدة بما يجعل التجارة البينية المغربية تتصاعد أهميتها النسبية بالقياس للتجارة المغربية الخارجية <sup>(3)</sup>.

ثم إن فكرة إلغاء القيود الجمركية على التجارة البينية لا يمكن أن يحقق زيادة التبادل التجاري بينها إلا إلى حد معين فقط هو الحد الذي يسمح به حجم الطاقات الإنتاجية المغربية و بالتالي فتحير

<sup>(1)</sup> مفتاح ميلاد الحراشي " الاندماج الاقتصادي المغربي في القرن الواحد وعشرون مقترحات من اجل تطبيق منهج الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين المركز و مراكز المحيط و استكشاف آفاق جديدة لنظام اقتصادي إقليمي عربي" ، ع . 187 (سبتمبر 1994) ص ص 45-61.

<sup>(2)</sup> لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها ، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1986)، ص. 270.

<sup>(3)</sup> المكان نفسه .

التجارة لا يكفي وحده لفض التبعية الاقتصادية على الدول الأجنبية و التي تحرر الدول المغربية سياسيا<sup>(4)</sup>.

- إقامة سوق مغربية حرة مشتركة و إلغاء القيود الجمركية<sup>(5)</sup> و فتح الحرية لانتقال العمالة المغربية و رؤوس الأموال لزيادة نسب المبادلات البينية المغربية لامتناس نسب البطالة و تبادل الخبرات في شتى المجالات الاقتصادية

- إنشاء آلية اقتصادية ممثلة في هيئة اقتصادية عليا تهتم بالمسائل الاقتصادية المغربية ذات استقلالية عن اتحاد المغرب العربي لتفادي الضغوط السياسية أو التوترات في العلاقات الثنائية بين الدول المغربية .

- زيادة مستوى التنسيق الاقتصادي الذي يجب أن يشمل تنسيق الخطط الاقتصادية للدول المغربية و تنسيق السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول المغربية في المجالات المالية و النقدية و الضريبية و التجارية باعتبار هذا التنسيق للسياسات شرطا أساسيا للتفاعل بين اقتصاديات المغربية و لإيجاد الأسس الضرورية لتسيير التعاون و التكامل فيما بينها<sup>(1)</sup>.

- حشد الموارد المغربية و تنسيق سياسات الاستثمار و الادخار ، وذلك لتحقيق الترابط بين تزايد الطاقة التمويلية المغربية المتمثلة في الفوائض المالية المزيدة لدى البلدان المغربية النفطية (ليبيا و الجزائر) و بين الفرص غير المحدودة للاستثمار في داخل دول الاتحاد المغربي و حتى على مستوى المحيط العربي و تطوير هته الفرص مما يجعلها فرص استثمارية ملائمة قادرة على أن تكون عامل جذب للاستثمار العربي الحكومي والخاص أيا كان شكلها ، فتوجيه الفوائض المالية إلى داخل البلدان المغربية يحقق مصالح البلدان المغربية تباعا التي يتم استثمار الأموال فيها و كذلك لصالح البلدان الفوائض المالية من حيث ضمان مردود اعلي لرؤوس أموالها المستثمرة و من حيث توفير الحماية لها<sup>(2)</sup>

- تنسيق العلاقات الاقتصادية المغربية مع العالم الخارجي إذ ينبغي الاستفادة من الحجم الكبير لهته العلاقات في دعم مصالح الدول المغربية المشتركة و تقوية مركز المساومة والتفاوض في أسواق التجارة و المال العالمية و مما يتطلبه ذلك أن تتعامل البلدان المغربية كوحدة مع بقية التكتلات

(4) المرجع نفسه ، ص. 471.

(5) محمد محمود الإمام،التجارب التكاملية العالمية ومغزاهما للتكامل العربي،( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2004 )، ص 499.

(1) ولد عبد الله ، " تكتل اقتصادي قادر على المنافسة " ، المغرب الموحد ع.9 (جويلية 2009) ، ص 27.

(2) لبيب شقير، ص. 402.

الاقتصادية الإقليمية في مناطق العالم المتقدم و أن يحتل التعاون العربي و القاري الأولوية أو المكانة الخاصة في كل ذلك (3).

- تنسيق السياسات المغربية في المنظمات الاقتصادية العالمية .  
- إيجاد عملة مغربية موحدة ( دينار مغربي موحد ) قابل للتحويل مع العملات الوطنية الأخرى و تطوير استخدامه عربيا و عالميا .

- إيجاد سياسة نفطية موحدة بين البلدان المغربية و حتى مع العمق العربي والإسلامي حيث أن ليبيا والجزائر يعتمد اعتمادا أساسيا على مداخل النفط و الغاز بسبب الأهمية الإستراتيجية للنفط في إستراتيجية القوى الكبرى ( الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ) و تنافس شركاتهم على الاستثمارات النفطية و الغازية في المنطقة (انظر المبحث الثالث من الفصل الثاني) .

لتحقيق الاستفادة القصوى من هته الأهمية التي يمتاز بها النفط وما يمثله بالنسبة لاقتصاديات الدول المتنافسة عليه .

- دعم التدفقات المالية للجالية(1) المغربية في الخارج نحو الدول المغربية المرتبطة بتحويلات العاملين المغاربة

- العمل على تنويع اقتصاديات الدول المغربية لامتنصاص نسبة التبعية التكنولوجية و الغذائية و الصناعية للخارج(2).

- تنسيق الهياكل الاقتصادية الأساسية للنمو الاقتصادي(3)، لأنه بدون ذلك لا يتأتى ما يستلزمه التكامل المغربي الاقتصادي من تزايد في انتقال السلع و الخدمات و استثمار مشترك للموارد المغربية و يتطلب ذلك إنشاء مشروعات هيكلية يمكن بطبيعتها أن يستفيد منها أكثر من دولة مغربية ، مثل مشاريع السدود و محطات القوى الكهربائية و محطات تحلية مياه البحر و يتطلب ذلك إنشاء شبكة مواصلات حديثة تربط بين الدول المغربية برية و بحرية و جوية و تربطها بالعالم الخارجي.

#### - دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

يتميز عصرنا بتطورات مذهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يتميز بتعاظم أهمية المعلومات و المعرفة في الاقتصاد و المجتمع ، مما استدعى إطلاق مصطلحات جديدة مثل

(3) المكان نفسه .

(1) زياد حافظ " البنية الاقتصادية و النظام السياسي و الفساد في الوطن العربي " ، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية و أخلاقيات المجتمع المنظمة العربية لمكافحة الفساد ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ) ، ص 73 .

(2) فيصل ياشير ، " سياسات التصحيح و الاندماج في بلدان المغرب العربي " ، المستقبل العربي ، غ 155 ( جانفي 1992 ) ، ص ص 76-98 .

(3) عبد القادر ولد محمد ، مرجع سابق ص 47 .

الاقتصاد الإلكتروني واقتصاد المعرفة والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والمصارف الإلكترونية والنقد الإلكتروني الخ ولكل مصطلح من هذه المصطلحات مدلولاته ، ولا مجال هنا للدخول في تفاصيل هذه التطبيقات والأدوات والتقانات جميعها ، حيث أننا سنقتصر على عرض الموضوعات ذات العلاقة بأفاق التعاون الاقتصادي المغربي<sup>(4)</sup> .

- تحييد العامل الاقتصادي عن العوامل السياسية المؤثرة على مسار التكامل المغربي على الأقل تحقيق تقدم في مجال التكامل الاقتصادي المغربي .

#### - دعم التعاون في اقتصاد المعرفة :

يشهد عصرنا ظاهرة الاعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقات متنوعة في جميع مجالات الإدارة والاقتصاد والمجتمع مما أدى إلى ولادة اقتصاد المعرفة وهو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية.

وفي ظل اقتصاد المعرفة تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع ، وقد تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة ، وفي ظل هذه الظروف الجديدة لم يعد الاقتصاد معنياً فقط بالبضائع أي بالتبادل التجاري للمنتجات المادية ، بل ازداد اعتماده على تقديم الخدمات وبالتالي اكتسب الاقتصاد سمة جديدة وهي إنتاج وتسويق وبيع الخدمات والمعلومات ومن ناحية أخرى تدخل المعرفة\* ( التكنولوجيا ) كعنصر أساسي في إنتاج البضائع المادية .

#### - دعم التجارة الإلكترونية:

شهدت التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة نمواً انفجارياً ويؤكد المحللون الاقتصاديون أنها أصبحت مفتاح التطور الصناعي ، والمحور الأساسي للتطور الاقتصادي على المستويين الدولي والوطني . و الهدف هو في خلق أسواق مفتوحة ديناميكية ، و تستطيع الدول المغربية أن تستفيد من هذه الميزات في إطار مواكبة الاقتصاد الحديث<sup>(1)</sup>.

(4) يشار عباس " دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي " النادي العربي للمعلومات ص 14 . تاريخ الاطلاع 2010/02/23 متحصل عليه من الموقع الرسمي للنادي : <http://www.arabein.net>

\* وتبلغ نسبة المعرفة الناتجة عن التكنولوجيا أكثر من 50% من الإنتاج الإجمالي الأمريكي ، كما أن مجموع العاملين الأمريكيين ممن لهم علاقة بالمعلومات والمعرفة ، يبلغ حوالي ثلاثة أرباع مجموع القوة العاملة الأمريكية ، ويتعزز هذا الاتجاه بصورة مستمرة فمن المقدر أن 60% من المهن الأمريكية الجديدة عام 2010 ستطلب مهارات متطورة ل 22 % من عمال اليوم .

(1) المكان نفسه.

- إحياء مشروع تأسيس المصرف المغربي للتجارة والاستثمار حيث آخر مبادرة دعمته برأس مال قدره 500 مليون دولار فلقد اتفق وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد في آذار/مارس 2002 ، ويعد هذا تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة مغربية، وكان المحتمل أن يفتح هذا المصرف في عام 2003 إن لم تقم فيه الخلافات السياسية. وأهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغربية حقيقية وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وهذه الأخيرة كانت تتعامل فيما بينها بالفرنك الفرنسي والآن تتعامل باليورو.

وعليه فإنشاء هذا المصرف قد يؤدي مستقبلاً إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملاً لتطوير المبادلات البينية المغربية، وللتذكير فإن اتفاقية هذا المصرف وقعت عليها دول المغرب العربي في مارس 1991 بينما تمكن تجمع دول الساحل والصحراء بعد سنتين فقط من وجوده من تأسيس بنك للتنمية والتجارة، ومنذ عشر سنوات لم ير أي مشروع مغربي اتفق عليه النور باستثناء هذا المصرف الذي يرتقب افتتاحه العام القادم. وقد بدأت عمليات تجسيد المشروع سنتي 2006 و2007 مع لقاءات منتظمة لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية<sup>(1)</sup>.

#### ويمكن في هذا المجال :

- تنسيق السياسات و الأنظمة في المجال الضريبي و المحاسبي و الرقابة و مكافحة الفساد المالي و مظاهر التهرب الضريبي و التهريب و مجالات الاستثمار و التامين و النقد قصد للوصول إلى ابعاد مستوى من التجانس الاقتصادي<sup>(2)</sup>

- تقديم التقارير دورية لنشاط القطاعات ذات العلاقة بعملية وبرامج التنمية داخل دول الاتحاد للوقوف على أوجه الخلل و تقديم الحلول اللازمة<sup>(3)</sup>

لابد من التخلص من التناقضات الكثيرة القائمة بين البلدان المغربية سواء على المستوى التجاري أو الاقتصادي أو السياسي، خاصة وأن الدول المغربية عادت بفعل الواقع الذي يسود المنطقة إلى المقاربة الثنائية إن هناك صعوبات كبيرة تعيق مشاريع الاندماج المالي والاقتصادي، بالنظر لتباين

<sup>(1)</sup> تقرير الأمم المتحدة، "الأحوال الاقتصادية الاجتماعية في شمال إفريقيا تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2006"، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا (المغرب : 2007) ص 33.

<sup>(2)</sup> صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007

( الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط.1، 2010) ص 236.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه ، ص 137.





بالصناعات الخفيفة و التي تحمل القيمة المضافة إلى الاقتصاديات الوطنية و تبادل الخبرات في هذا المجال بين الدول المغربية<sup>(3)</sup>.

- التنسيق بين البرامج التعليمية المغربية لتحقيق الانسجام التام بين مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي بما يتناسب مع التغيرات البنوية التي يشهدها التعليم في العالم ، وبما يخدم متطلبات التحول إلى الاقتصاد الرقمي ، وبما يدعم التعاون الاقتصادي المغربي .
- تحديث عمليات التعليم والإعلام والتوجيه التربوي ونقلها من إطاراتها التقليدية الراهنة ، إلى حيث تصبح هذه العملية في الموقع الأول في مشروع التغيير الفكري والاجتماعي .
- التركيز على تهيئة الطلبة للتعامل مع النظم الحديثة وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية واقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي خدمات المعلومات .
- السعي إلى تطوير المعاهد والجامعات و مخابر البحث ، بما يناسب تزويد سوق العمل بالخريجين<sup>(1)</sup> الذين يتقنون المهن المناسبة والمطلوبة في السوق بل ويجب أن تكون المؤسسة التعليمية هي السبابة في توقع التوسع أو التوجه نحو مهن جديدة .
- إنشاء صندوق مغربي مشترك يعمل على دعم البحث العلمي وتشجيع الإبداع .
- نقل وتوطين التكنولوجيا، ويتطلب ذلك إنشاء شبكة عربية للتعليم العالي والبحث العلمي .
- العمل على زيادة التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي المغربية و العربية و العالمية
- السعي إلى تكليف المكاتب الاستشارية والمراكز البحثية الوطنية<sup>(2)</sup> في البلدان العربية بإنجاز الدراسات التي تتولاها حالياً المراكز الأجنبية ، فلا يمكن للمراكز الوطنية أن تنمو وتطور خبراتها إلا مع ازدياد الطلب على الخدمات التي تقدمها ، لذلك لا بد من العمل على زيادة الطلب الحكومي الموجه إلى هذه المراكز .

#### - دعم المجال السياسي :

الاستقرار السياسي و مسألة الديمقراطية مهمة في أي عملية تكاملية أو تكتل إقليمي فتحقيق الغايات والأهداف لأي مجتمع أو تكتل معين مرهون بمستوى التحديث و الانفتاح حيث أن البيئة الحقيقية للعمل التكاملية هي البيئة الديمقراطية التي فيها بيئة قراره ديمقراطية و تدفع نحو العملية التنموية لهذا

<sup>(3)</sup> بشار عباس " النادي العربي للمعلومات دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي " تاريخ

الاطلاع 2009/11/25 متحصل عليه من الموقع [www.yemen-nic.info](http://www.yemen-nic.info)

<sup>(1)</sup> الحبيب بن يحيى، مرجع سابق، ص 36.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 16.

التكامل فالدول الغربية و الطرف الأمريكي و الفرنسي و المشاريع التي يحملونها لها مغازي تحمل مسالة الديمقراطية كمسالة أساسية لتقديم المعونات أو التعامل أعمق فشرط الديمقراطية هو فرصة للمجتمعات المغربية و للأنظمة للتصالح و أن تبين الأنظمة السياسية المغربية النية الحقيقية في خدمة مصالح هته الشعوب وهي تحقيق التكامل المغربي.

إن مسالة الديمقراطية تتيح وجود ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة و المعارضة السياسية مما يسمح بوجود وعي جديد و جو من الثقة داخل المجتمع بحيث تصبح فيه الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع و تسهل ممارسة الحقوق و تسمح بتحقيق روح المواطنة الحقيقية دعم دور مؤسسات المجتمع المدني (3) و تصبح المصلحة الوطنية العليا أعلى من تحقيق أغراض شخصية و تخلق مفهوم وقناعة لدى النخب السياسية حول أن العمل المغربي المشترك أعلى من النظرة للمصالح الوطنية . و لتحرر الدول المغربية من الوصاية و من الاستقطاب الذي تمارسه القوى الكبرى .

و من هنا يظهر أن الديمقراطية الحقيقية تسمح باختيار ممثلين حقيقيين للمجتمع وبالتالي تحقيق مطالب الجماهير كون البناء الهوياتي و مقوماته موجودة ن فالتغيير السياسي الهادئ ضرورة ملحة إذ أن تحرير الشعوب المغربية من مظاهر التهميش السياسي يدفع نحو تبني شعارات سياسية من شأنها تحقيق الوحدة ، إذا تبعتها خطوات نحو فتح المجال أمام حرية تنقل الأفراد و السلع والأموال

### المطلب الثاني:

#### البديل الإقليمي العربي

إن التجمعات العربية الإقليمية الفرعية سواء كانت دولا ثرية ( مجلي التعاون الخليجي ) أو (اتحاد المغرب العربي) يجب أن تبني جهودها التكاملية على أساس الارتباط بالوطن العربي في مجموعه ، وليس على أساس الانعزال عنه فعلا و الارتباط به قولا و قد تفرض بع الظروف و الخصائص و مراحل النمو على بعض الأقطار المجاورة جغرافيا (1)، أو من حيث خصائص التطور التاريخي ، أن تعالج جوانب معينة من اقتصادياتها بشكل إقليمي يواجه المشكلات الخاصة بها ولكن لا يجوز أن يصل إلى حد الانفصال الفعلي عن الوطن العربي في مجموعه .

(3) حسن الشريف " النظام العربي في مطلع القرن الحادي و العشرين في ضوء التحولات الدولية، "المستقبل العربي" ، ع 304 (جوان 2004) ، ص ص 47-57.

(1) سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ( القاهرة : مكتبة مدبولي 1999) ص 260.

فأية مجموعة من الأقطار العربية و مهما كان حجمها من حيث الموارد أو من حيث سكانها أو من حيث التراكم المالي<sup>(2)</sup> فيها لا يمكن أن تحقق وحدها و بدون الارتباط الكامل ببقية أجزاء الوطن العربي أية تنمية حقيقية في ظل الظروف الفنية و الاقتصادية للاقتصاد و الإنتاج الحديث و في ظل الموجهة مع الشركات متعددة الجنسيات و التنافس الدولي عليها و كل تنمية و تكامل يبني على الانفصال يكون ماله الفشل الحقيقي و السريع بسبب ضيق الإمكانيات و ضيق السوق فضلا على ضعف القدرة على التخلص من التبعية<sup>(3)</sup>

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة غيرت من طبيعة التحالفات الإستراتيجية و الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و مع بروز أهمية العامل الاقتصادي لتحقيق المصالح الوطنية للبلدان أسهم هذا التوجه نحو ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية منها الاتحاد الأوروبي و منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA عام 1992 و منظمة الآسيان و بالتالي يتضح لنا مدى أهمية ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية و كيف أن هته الظاهرة بدأت بها الدول المتقدمة و الأكثر تقدما حرصا منها على إيجاد مكانة لها من بيت التكتلات الاقتصادية الأخرى لحماية مصالحها الاقتصادية و السياسية .

فإذا كان هذا بالنسبة للدول المتقدمة فما هو الحال بالنسبة للدول المتخلفة فهي الدول الأكثر حاجة إلى التكتل من حيث أنها تمتلك المقومات اللازمة من روابط حضارية و جغرافية و تاريخية وثيقة فلا مجال أمام الدول الصغيرة و المتخلفة إلا التكتل لمواجهة مخاطر التكتلات الاقتصادية و العسكرية الأخرى و بالتالي على الدول المغربية إعادة إحياء التكتل المغربي في إطار عربي موحد ذو اهتمامات واحدة و أهداف واحدة و قضايا عالقة واحدة<sup>(1)</sup>

لا مجال أمام الدول المغربية في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد إلا المزيد من العمل الجدي و من العمل على الاندماج في المحيط العربي و استنهاض قدراته التنافسية فالدول المغربية أما أن تدوب في الإطار العالمي الواسع ، أو أن تسعى إلى أن تدخل إلى الإطار العالمي بعد أن تنشئ بينها أسباب التعاون من خلال تكامل اقتصادي يعتبر البديل الوحدوي في إطار عربي ذا وعاء أكبر

(2) المكان نفسه .

(3) سمري النميري ، و فريق الدراسات الاقتصادية التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية ( بيروت : معهد الإنماء العربي 1978 ) ، ص 24 .

(1) محمد الأمين ولد احمد جدو ، " اثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي " ، *المستقبل العربي* ع ، 268 . (جويلية 2001) ص ص . 26-36 .

اقتصاديا وجغرافيا وعسكريا واستراتيجيا هذا هو الحل إذا أرادت الدول المغربية الحفاظ على كينونتها<sup>(2)</sup>

فمن الناحية النظرية لا يوجد مانع من إنشاء مثال هذا التكامل فالدراسات تثبت أن البلدان المغربية تتمتع بكل مقومات التكامل الأساسية وان كان قد مر على إنشاء اتحاد المغرب العربي ثلاثة عقود وما مر به من أوقات عصيبة و ما عصف به من خلافات سياسية يبقى هو المخرج الوحيد في ظل هته المتغيرات الجديدة والتحديات الراهنة والمستقبلية لتحسين وضع البلدان المغربية من الناحية التفاوضية والوزن السياسية و الإستراتيجية والاقتصادي لبلدانه في ظل التنافس بين القوى الكبرى على مقدراته بما يخدم مصالحها .

- ويجدر ذكر أهم المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها الدول المغربية مع المحيط العربي و ما يمكن أن تحققة من وراء الاندماج الاقتصادي من خلال اختيار قطاعين مهمين النفط و السياحة

**1- مجال الطاقة :** إن مجال الطاقة احد أهم المجالات التي تشهد حركية نظرا لان الدول المغربية ( الجزائر وليبيا و تونس بشكل اقل ) يعتبر النفط أهم صادراتها و على المجال العربي أسهم قطاع النفط في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث إن توافر هذه المادة المتناقصة أتاحت فرصا كبيرة لتوظيف المصادر المحلية للاستفادة منها في تحريك عملية التنمية، إذ يستخدم النفط كمادة أولية في صناعة التكرير وفي الصناعات البتر وكيماوية الكثيرة حيث يستخرج منه أكثر من 80000 منتج ، ويسهم في ربط القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض عن طريق شبكة من الصناعات والنشاطات الاقتصادية المتكاملة<sup>(1)</sup>.

وتعد صناعة النفط من أهم النشاطات التي يمكن أن تسهم في زيادة التعاون بين البلدان المغربية و العربية، ولاسيما أنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل تتيح فرصاً للتعاون سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي تمثل ذلك في مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والتكرير، والتصنيع، والنقل، والتوزيع، والتسويق<sup>(2)</sup> و إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة و تنمية الصناعات البتر وكيماوية المغربية<sup>(3)</sup> ذات بعد عربي فتوافر الإرادة السياسية في الدول

(2) المكان نفسه .

(1) عبد القادر معاشو، الأوبك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي (الكويت : منظمة الأقطار

العربية المصدرة للنفط ، ط.1 ، 1982)، ص.125.

(2) المرجع نفسه ، ص 126.

(3) صبيحة بخوش ، مرجع سابق، ص. 235.

المغربية و العربية لإقامة مشروعات محددة للتعاون في مجال النفط، والمساعدة على بلورة المشروعات القائمة أو التي هي قيد الإنشاء والدراسة<sup>(4)</sup>.

وضمن هذا السياق فقد تم إنشاء شركات مشتركة منبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول و تعتبر شركة سونا طراك الجزائرية احد أهم الشركات العربية والمغربية في مجال الطاقة ( أوابك OAPEC )<sup>(5)</sup> وذلك تجسيدا لما نصت عليه اتفاقية إنشاء المنظمة بشأن الاستفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاطات في صناعة البتروول التي يقوم بها جميع الأعضاء<sup>(1)</sup>.

**2- مجال السياحة :** أدى انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية على مستوى العالم إلى بروز انعكاساتها على قطاع السياحة في العالم حيث يمكن القول بأن للتكتلات الاقتصادية آثار خلق للسياحة وتحويل للسياحة على غرار ما لهذه التكتلات من آثار على التجارة<sup>(2)</sup> فقد أظهرت إحصاءات منظمة السياحة العالمية أن أكثر من 75 % من حجم حركة السياحة العالمية يتم داخل التكتلات الاقتصادية ويتوقع أن تزداد هذه النسبة مع توجه التكتلات الإقليمية نحو إزالة العقبات التي تواجه السياحة<sup>(3)</sup>

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، أما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من امتلاك الدول المغربية مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهلها لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز مع الدول العربية الأخرى

<sup>(4)</sup> طاهر جميل التعاون العربي في مجال النفط والغاز " ورقة مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك، ( الكويت، 2006 ) عدد الصفحات 64، ص13.

<sup>(5)</sup> تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، الكويت 2004 2009/11/21 متحصل عليه من موقع :

[http://www.oapecorg.org/images/SG\\_R31%20Arabic2004.pdf](http://www.oapecorg.org/images/SG_R31%20Arabic2004.pdf)

<sup>(1)</sup> طاهر جميل، مرجع سابق ص ص 35، 38.

<sup>(2)</sup> جامعة الدول العربية، " النشرة الإحصائية للسياحة في الوطن العربي " العدد 6، 2007. ص 214.

<sup>(3)</sup> ملتقى التكامل السياحي الإقليمي على الصعيد العربي " الأردن 18-20 افريل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية

2010/06/12 متحصل عليه من موقع : <http://www.arado.org.eg>

<sup>(4)</sup> جامعة الدول العربية، النشرة الاحصائية للسياحة في الوطن العربي، مرجع سابق ص 215.

إلا نسبة 5 % ، وهي لا تتناسب مع ما يذخر به المغرب العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتخفيف معدلات البطالة، ووضع الاهتمام بالتعاون العربي في هذا المجال في مقدمة أولوياته و يمكن للدول المغربية أن تستفيد من تطوير و تكثيف التنسيق والاستفادة أكثر من التجارب العربية الأخرى في مجالات السياحة من حيث البنى أو التطوير البشري.

وقد بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى الدول العربية عام 2005 ما يقدر ب 51 مليون سائح، تركزوا في خمسة دول رئيسة تشكل في المتوسط حوالي 70 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة<sup>(4)</sup>. والدول العربية الخمسة هي: مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات. و نلاحظ أن تونس والمغرب تحتل مركزا مهما في السياحة العربية و تعتبر السياحة القطاع الحيوي في كل من تونس والمغرب هذا الترتيب من شأنه دفع باقي الدول المغربية إلى المزيد من التنسيق و التقدم في هذا المجال الحيوي .

فأهمية التكامل المغربي في الإطار العربي في هذه المرحلة الحساسة يكمن في ضرورة ربط العلاقات الاقتصادية المغربية بالبعد العربي لمعالجة مسائل قطرية يمكن حلها و تجاوزها في إطار عربي أوسع خاصة القضايا المتعلقة بعملية التنمية مثل مشكلة البطالة و اتساع دائرة الفقر و الأمية ذلك أن التفاوت الحاصل بين بلدانه أي دول اتحاد المغرب العربي الحاصل في حجم رؤوس الأموال المتاحة بينها و غيرها من العناصر و الخصائص الداخلية لأنظمتها السياسية من عدم استقرار مس بعض دوله في العديد من المراحل السابقة والحالية\* و غيرها من المشكلات التي يمكن أن تخرج الدول المغربية بتصور تكاملي ، مما يدفع إلى المزيد من التجاوب لإصلاح و معالجة المشكلات الهيكلية الاقتصادية والسياسية الداخلية

و على هذا الأساس ما مكن قوله هو أن أهم عائق يقف أمام الدول المغربية من خلال الآليات التي تم ذكرها للخروج بأقل الخسائر من الاستقطاب الخارجي و المتمثل خاصة في التنافس الفرنسي (الأوروبي) الأمريكي إذ أن الخلل الذي يعاني منه اتحاد المغرب العربي من كونه لم يستطع أن يجسد على ارض الواقع اهدافه المغربية والعربية و أن يصبح تجمعا أكثر اندماجا وفعالية .

وحول العوائق السياسية التي تعرقل مسيرة اتحاد المغرب العربي يطرح التساؤل حول هل يجب أن تنتظر الدول المغربية تحقيق الوفاق السياسي لتحقيق التكامل ؟ لا يوجد مخرج أمام ما تواجهه هته الدول من تحديات كبرى المتداخلة المصالح و المتناقض سوى وضع إطار للتفاهم حول العلاقات السياسية و انجاز ما يمكن انجازه أو ما تيسر من اتحاد المغرب العربي

\* وتجدر الإشارة إلى ما عانتته الجزائر خلال عشرين سنة من اللامن واللااستقرار على كل المستويات ، و العزلة التي مورست على ليبيا جعلها تراهن على البعد الإفريقي كبديل.

### المطلب الثالث

#### آفاق التنافس الفرنسي الأمريكي في المغرب العربي

إن محصلة البحث رغم ارتكازه على معطيات لا تزال قيد التجربة والتحول، تدفع للاعتراف بوجود هوامش للتكامل وأخرى للتنافس والتصادم بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي. فالتفوق الاستراتيجي الأمريكي الذي تكرر مع تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001، فتح ثغرة كبيرة في المجال الحيوي الفرنسي بدول المغرب العربي، التي تبدو اليوم مراهنه أكثر للارتباط بقوة دولية -الولايات المتحدة الأمريكية- هي نفسا التي تحمي أوروبا، مما يجعل الدول المغاربية لا ترى جدوى في الارتباط استراتيجيا بقوة- فرنسا وأوروبا - هي ذاتها بحاجة إلى "المظلة الإستراتيجية" الأمريكية. وتبدو الولايات المتحدة حريصة على تولى مهمة تنفيذ إستراتيجية مكافحة الإرهاب بنفسها دون إعطاء "تأشيرة" خاصة للأوروبيين لتعويضهم في هذا المجال في أي منطقة من العالم.

أما في الجانب الاقتصادي، فإن آفاق استمرار رجحان الكفة لصالح الأوروبيين، لاسيما في مجال المبادلات التجارية التي تغطي حوالي 70 بالمائة من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، لا تزال أمامها جهود أخرى بحكم عاملي القرب الجغرافي والثقافة الاستهلاكية لشعوب المغرب العربي القريبة من الثقافة الأوروبية.

وفي المقابل تبقى سيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمارات النفطية عنصرا ثابتا وصارما في الإستراتيجية الدولية الأمريكية التي تصر على إحكام قبضتها على هذا المجال الحيوي، على غرار ما هو قائم في السوق الجزائرية، ومرتقب كذلك في السوق الليبية بعد تحولات الانفراج الأخير بين الولايات المتحدة وليبيا. وتوسعى الولايات المتحدة لرعاية مسار انضمام دول المغرب العربي لمنظمة التجارة العالمية، بهدف فرض مقومات العولمة الاقتصادية التي تسيطر عليها.

وفي المجال الثقافي الذي كان " منطقة محمية " للنموذج الفرنسي في المغرب العربي طيلة عقود طويلة، بحكم الإرث الاستعماري، فإن تحولات العولمة و تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي يسيطر عليها الأمريكيون، من شأنه أن يهدد "القلعة الفرانكفونية" في المغرب العربي ولو بوتيرة غير سريعة، علما أن الأمريكيين، الذين تجاهلوا هذا الميدان الثقافي واللغوي في مناطق بعيدة عليهم مثل المغرب العربي، لحسابات إستراتيجية نيابية مع فرنسا، أصبحوا اليوم لا يستثنون هذا الميدان من مجال التحرك باعتباره ذا صلة بالإصلاحات التربوية المنصوص عليها في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يراهن أساسا وقبل كل شيء على "تغيير العقول" في المجتمعات الإسلامية.

وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين والدبلوماسيين الأمريكيين، على عدم وجود منافسة صريحة بين الأمريكيين والفرنسيين في المغرب العربي، بحكم التوافق الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب و التعاون



على ضمان استقرار المنطقة وتشجيع قيام سوق إقليمية فيها، إلا أن المجال التنفيذي لهذه المشاريع يطرح حالات كثيرة للتنافس والتصادم من أجل ضمان أكبر المكاسب. وهو ما قد يفرض على كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التنسيق في بعض المجالات الممكنة- خارج الإطار التنافسي للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات- ويفرض على دول المغرب العربي حسن استغلال هذا المعطى التنافسي لصالحها لاسيما إذا توفر حد من التنسيق المغربي في مختلف الجولات التفاوضية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا.